جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

الموسومة بـ:

صناديق ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . حالة صندوق FGAR .

من إعداد الطالبة:

- بوزار خيرة

تحت إشراف الأستاذ:

د . بلخير فريد

لجنة المناقشة:

د . عابد علي	جامعة تيارت	رئيسا
د . بلخير فريد	جامعة تيارت	مشرفا
د . بلعيد شكيب	جامعة تيارت	مناقشا
د . شريف محمد	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 / 2020

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه الكثيرة، وعلى توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل.

و نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الأستاذ بلخير فريد على جهوده وتوجيهاته السديدة وآرائه القيمة، والذي كان عونا لنا طوال فترة إنجاز البحث.

كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

إهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

مصدري و فخري و اعتزازي إلى من جعله الله سببا لوجودي

وسندي في الحياة... أبي الغـالي "رحمه الله"

منبع العطف و الحنان وقرة العين والفؤاد إلى من يعجز اللسان

عن شكرها راجية من الله تعالى أن يحفظها

أمي الحـبـيـــبة

"رب لا تحْنِ لها ظهرا، ولا تعظم عليها أمرا، وأدخل السعادة في

قلبها، وأطل عمرها، وأبعد عنها كل أذى، وأرضها عني يا حي يا

كريم"

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي أخي وأخواتي

و إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

بوزار خيرة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	أ ـ د
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
تمهيد:	06
المبحث الأول: مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة المتوسطة	07
المطلب الثاني: خصائص وميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	14
المبحث الثاني: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاندماج العالمي	16
المطلب الأول: مظاهر الاندماج الاقتصادي	16
المطلب الثاني: مدى قوة وضعف المؤسسات ص و م في ظل الاندماج العالمي	20
المطلب الثالث: تحديات وفرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المبحث الثالث: تجارب عالمية لدعم وتنمية المؤسسات ص و م	28
المطلب الأول : تجارب الدول المتقدمة	29
المطلب الثاني: تجارب الدول السائرة في طريق النمو	37
المطلب الثالث: تجارب الدول العربية	42
خلاصة الفصل:	48
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	49
تمهيد:	50
المبحث الأول: تطور وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	51
المطلب الأول: تطور المؤسسات ص و م	51
المطلب الثاني: توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم	54
المطلب الثالث: توزيع المؤسسات ص و م حسب النشاط	55
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	58
المطلب الأول: المؤسسات ص و م وسوق العمل	59
المطلب الثاني: المساهمة في القيمة المضافة	60

المطلب الثالث: المساهمة في الصادرات خارج المحروقات	61
المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	63
المطلب الأول: المرجعية القانونية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	63
المطلب الثاني: أهداف برنامج التأهيل	64
المطلب الثالث: الآليات الجديدة لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	66
المطلب الرابع: تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي	68
خلاصة الفصل:	73
الفصل الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ـ حالة صندوق ضمان القروض FGAR ـ	74
تمهيد:	75
المبحث الأول: إجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	76
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	76
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	78
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	80
المبحث الثاني: الصناديق المساعدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	83
المطلب الأول: الصندوق الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME	83
المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	87
المطلب الثالث: صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات ص و م CGCI - PME	89
المطلب الرابع: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب FGCP	90
المبحث الثالث: صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ـ FGAR ـ	91
المطلب الأول: إنشاء ومهام صندوق ضمان القروض ـ FGAR ـ	91
المطلب الثاني: توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط منذ تأسيس صندوق ضمان القروض	92
خلاصة الفصل:	95
خاتمة عامة	96
قائمة المراجع	99

قائمة الجداول

رقم الجدول	عـــنـــــوان الـــــجـــــــــدول	الصفحة
1 ـ 1	تصنيف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
2 ـ 1	تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
3 ـ 1	التعريف المعتمد من طرف الجزائر الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
4 ـ 1	خصائص المؤسسة التقليدية والمؤسسة الحديثة	14
1 ـ 2	تطور وتوزيع المؤسسات ص و م حسب الطابع القانوني 2001 - 2018	52
2 ـ 2	توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2018	54
3 ـ 2	توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2016	56
4 ـ 2	توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016	57
5 ـ 2	تطور مناصب الشغل المصرح بها 2010 - 2016	59
6 ـ 2	تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010-2015	60
7 ـ 2	أهم المنتجات المصدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015 - 2016	62
1 ـ 3	توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط لـ *ANDI* سنة 2018	77
2 ـ 3	توزيع المشاريع المصرح بها (محلية / أجنبية) لسنة 2018	78
3 ـ 3	المشاريع الممولة من طرف *ANSEJ* منذ نشأتها حتى 2016	79
4 ـ 3	القروض الممنوحة من طرف *ANGEM* حسب طبيعة التمويل حتى 2016	82
5 ـ 3	توزيع ملفات التأهيل المودعة حسب الحجم 2015 - 2016	85
6 ـ 3	توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات سنة 2016	86
7 ـ 3	الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط CGCI - PME (2010 - 2015)	89
8 ـ 3	توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط من أفريل 2004 حتى فيفري 2017	92
9 ـ 3	توزيع الضمانات الممنوحة حسب الجهة من 2004 حتى 31 ديسمبر 2016	93

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عـــنـــــوان الـــــشكل	الصفحة
2 ـ 1	تطور تعداد المؤسسات ص و م 2001 - 2018	54
2 ـ 2	توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2018	55
2 ـ 3	توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات 2016	57
2 ـ 4	توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016	58
2 ـ 5	مساهمة المؤسسات ص و م في القيمة المضافة حسب القطاع 2010 - 2015	61
2 ـ 6	أهداف ومتطلبات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	66
3 ـ 1	المشاريع الممولة حسب النشاط لـ: *ANSEJ* منذ نشأتها حتى نهاية 2016	80
3 ـ 2	توزيع طبيعة القروض الممنوحة من طرف *ANGEM* حتى سنة 2016	83
3 ـ 3	توزيع ملفات التأهيل المودعة حسب الحجم 2015 - 2016	85
3 ـ 4	توزيع اتفاقات التأهيل حسب قطاع النشاطات لسنة 2016	87
3 ـ 5	الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط PME - CGCI (2010 - 2015)	90
3 ـ 6	توزيع الضمانات الممنوحة حسب الجهة من 2004 حتى 31 ديسمبر 2016	94

مقدمة عامة

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر موضوعا هاما ينبغي التحديد الدقيق لمختلف جوانبه، خاصة وأن الاقتصاد العالمي أصبح يرتكز على مدى قوة وتطور مؤسسات الدول ومدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني لكل دولة مما يؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لها، كما نلاحظ أن الدول المتقدمة تعطي أهمية بالغة لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفع اهتمام مختلف الدول العالمية سواء كانت متقدمة أو نامية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للدور الحيوي الذي يقدمه هذا القطاع الفتي ومساهمته في المتغيرات الاقتصادية الهامة، أين أظهرت هذه المؤسسات قدراتها على الصمود أمام الهزات والاضطرابات التي عرفتها الأسواق العالمية بفضل مرونة هيكلتها التنظيمية والإنتاجية، والدور الذي لعبته في إنعاش الاقتصاد العالمي ذلك بخلق مناصب الشغل وتلبية الحاجيات من السلع الوسيطية والاستهلاكية إلى جانب دورها في تحقيق التكامل الصناعي وترقية الصادرات.

أما عند الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لا بد من الأخذ بالحسبان عدة اعتبارات والوقوف عند محطات جدّ هامة، تأتي في مقدمتها خصوصية الاقتصاد والمجتمع الجزائري ككل اللذان عاشا حقبة من الزمن، كانت تعد فيه المنظمات والمؤسسات الكبيرة الحجم هي الوحيدة القادرة على صنع النمو والتطور، بينما الهياكل ذات الحجم الصغير كانت مهمشة قليلا ما يسمح لها بممارسة أنشطة بسيطة، وكثيرا ما فسرت هذه الذهنية والثقافة السوسيو- اقتصادية على أنها من مخلفات مخططات النمو في عهد الاقتصاد الإداري المخطط، ثم بعد ذلك وفي نهاية الثمانينات يتوجه الاقتصاد الجزائري لمسار الانفتاح وتبني ميكانيزمات اقتصاد السوق محدثا نقلة نوعية شهدت ضمنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا رغم العراقيل التي واجهتها للاندماج الفعلي التام في النسيج الاقتصادي، حيث أصبحت تعد هذه المؤسسات النموذج الأكثر انتشارا في الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد تسارع خطى التطورات الاقتصادية العالمية أدى بالجزائر إلى دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري.

إلا أن المتتبع لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يمكن أن يستنتج أن هناك عددا من الصعوبات تنعكس في انخفاض مستوى أداءها، خاصة في ظل الانفتاح المستمر للسوق الجزائرية على المنتجات العالمية عموما والأوربية خصوصا، وهذه الصعوبات تتمحور حول التسويق والتسيير والابتكار والإبداع والجودة والإصلاحات الاقتصادية، أما أبرز عائق يقف أمام انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في الجزائر هو التمويل، حيث تعد وظيفة التمويل عملية هامة جدا وبالغة التقيد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر، خاصة في ظل تعدد وتنوع بدائل التمويل المباشر وغير المباشر، لذلك يتطلب القيام بهذه الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة لما لهذا الموضوع من أهمية على مستقبل المؤسسة واستمرارها، فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم، الأمر الذي تطلب وجود ضمانات للتقليل من المخاطر وبالتالي الحصول على التمويل بأكثر يسر وأكثر قيمة، وباعتبار مشكل الضمان هو العائق الرئيسي الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية في الجزائر تم إنشاء صندوق ضمان القروض FGAR لتمويل هذا القطاع الفتي في الجزائر.

أولا: تحديد الإشكالية

على ضوء ما سبق ذكره تم اختيارنا لموضوع البحث الذي يتمثل في اعتبار وظيفة التمويل عملية بالغة الأهمية لإنشاء أي مؤسسة، وباعتبار مشكل الضمان هو العائق الرئيسي الذي يواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية في الجزائر، تم إنشاء صندوق ضمان القروض FGAR لتمويل هذا القطاع المؤسساتي الذي يعادل أهمية أي قطاع في الاقتصاد الوطني. ومن أجل إبراز دور صناديق ضمان القروض في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي سنعالجه من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

" ما مدى مساهمة صندوق ضمان القروض FGAR في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟ "

لتحليل هذه الإشكالية، وإبراز أهمية صناديق ضمان القروض في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، نقوم بتفصيل هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ؟
2. ما هو واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
3. ما هي أهم الإجراءات والآليات المتبعة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
4. ما هي أهم الأساليب والمصادر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

ثانيا: الفرضيات

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا وضع عدة فرضيات، والتي نراها أقرب للإجابات المحتملة لهذه التساؤلات والتي نوجزها فيما يلي:

1. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في التنمية الاقتصادية على مستوى الدول سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية؛

2. تعتبر المؤسسات ص و م النموذج الأكثر انتشارا وتطورا، باعتبارها أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري؛

3. يعتبر البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو الأداة الرئيسية التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دور قيادي في التنمية الوطنية ؛

4. عملت الجزائر على إنشاء عدة وكالات وصناديق ساهمت في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: أهمية البحث

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة سواء في جانبه العملي أو العلمي، فالأهمية العملية للموضوع تتمثل في إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، وما هي أهم الأساليب والآليات التي اتبعتها الجزائر لتمويل هذا القطاع الفتي.

أما من الناحية العلمية، فالبحث يعد مساهمة متواضعة وتكملة للبحوث التي أنجزت في مجال تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ما يلي:

- الميول الشخصي لموضوع التمويل و رغبة منا في التعمق أكثر في مختلف هذا الموضوع، خاصة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت في الوقت الراهن ضرورة حتمية بالنسبة لكل اقتصادات العالم؛
- محاولة التوصل أكثر إلى واقع وخصوصية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبل دعمها داخل الاقتصاد الجزائري؛

خامسا: أهداف البحث

- ضرورة دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسيير عملية التمويل لهذا القطاع المؤسساتي عن طريق إيجاد طرق وسبل لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية عن طريق إنشاء بما يسمى صناديق ضمان القروض.
- الخروج بجملة من النتائج وتقديم أخرى من المقترحات لتفعيل دور صندوق ضمان القروض في زيادة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سادسا: منهجية البحث

للإجابة عن إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهو المنهج الذي يعبّر عن الظاهرة المراد دراستها كما توجد في الواقع كميا وكيفيا، كما تم الاستعانة بأدوات لجمع البيانات، ليتم بعد ذلك تحليل المعطيات والإحصائيات المستخلصة بهدف الاقتراب من الموضوعية والوصول إلى نتائج منطقية يمكن الاعتماد عليها في بحوث أخرى. وبناء عليه ترتكز حدود هذه الدراسة على جانبين:

1 ـ الجانب النظري: يصنف هذا البحث ضمن البحوث النظرية التي تهدف إلى الإطاحة بجوانب معرفية ذات صلة بخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 ـ الجانب التطبيقي: يتناول اختبار مختلف النقاط المذكورة نظريا، والإجابة على الفروض المطروحة للدراسة

سابعا: هيكل البحث

سعيا منا لإنجاز هذا البحث شملت دراستنا هذه قسمين، قسم نظري احتوى على الفصل الأوّل، وقسم تطبيقي تضمنه الفصلين الثاني والثالث وفق التقسيم التالي:

- الفصل الأول: بعنوان " **الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " ؛
- الفصل الثاني: بعنوان " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** " ؛
- الفصل الثالث: بعنوان " **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ـ حالة صندوق ضمان القروض FGAR ـ** ".

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

لقد كان سائدا في عقود القرن العشرين أن المؤسسات الكبيرة هي حجر الزاوية للاقتصاد الحديث، لذلك كثيرا ما رأينا انتهاج الحكومات هذا الفكر، فأسِّست لبناء قطاع هام من المجمعات الاقتصادية الكبرى تشرف هي ذاتها على تسييرها، وعلى هامش هذا القطاع الرائد، قطاع الشركات الكبرى، كان هناك قطاع ينمو وينتشر مثل الفطريات، قطاع فتي، لم يكن يحسب له حساب، فقد ظل ينمو خارج أي إطار حكومي يبعثه، هو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي هو محل دراستنا.

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر موضوعا هاما ينبغي التحديد الدقيق لمختلف جوانبه، خاصة وأن الاقتصاد العالمي أصبح يرتكز على مدى قوة وتطور مؤسسات الدول ومدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني لكل دولة مما يؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لها، كما نلاحظ أن الدول المتقدمة تعطي أهمية بالغة لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفع اهتمام مختلف الدول العالمية سواء كانت متقدمة أو نامية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للدور الحيوي الذي يقدمه هذا القطاع الفتي ومساهمته في المتغيرات الاقتصادية الهامة، أين أظهرت هذه المؤسسات قدراتها على الصمود أمام الهزات والاضطرابات التي عرفتها الأسواق العالمية بفضل مرونة هيكلتها التنظيمية والإنتاجية، والدور الذي لعبته في إنعاش الاقتصاد العالمي ذلك بخلق مناصب الشغل وتلبية الحاجيات من السلع الوسيطية والاستهلاكية إلى جانب دورها في تحقيق التكامل الصناعي وترقية الصادرات.

المبحث الأول: مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الاقتصادية وتبرز بين الحين والآخر على الساحة الاقتصادية لتثير الجدل والنقاش حول سبل النهوض بها وأفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني من إضافات باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية، فالتجارب في مختلف الدول تؤكد قدرة هذه المؤسسات على تحقيق التنمية المنشودة إن هُيِّئ لها المناخ الملائم وحظيت بالعناية الكافية من أطر قانونية وتشريعية ومنحت لها الفرصة لإثبات وجودها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة المتوسطة

يختلف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه، هل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

الفرع الأول: تعاريف الهيئات والمنظمات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر صعب، إلاَّ أن هذا لا ينفي وجود العديد من المحاولات، ومن بين التعاريف التي قُدمت للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نجد:

1) التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:[1]

أ. المؤسسة المصغرة: هي التي تكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوي لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

ب. المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

[1] – سليمان ناصر، عواطف محسن، **" تمويل المؤسسات ص.م بالصيغ المصرفية الإسلامية "**، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011، ص03.

ج. **المؤسسة المتوسطة:** عدد موظفيها أقل من 300 موظفّ، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

2) التعريف الخاص من طرف صندوق النقد الدولي: في هذا الإطار اعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة التي تستخدم أقل من 05 عمال صغيرة، أما المؤسسة المتوسطة هي التي تستخدم من (05 إلى 19) عاملا، وتعتبر المؤسسة كبيرة عندما تستخدم (20) عاملا فأكثر.

3) تعريف مؤسسة التمويل الدولية: تعرف مؤسسة التمويل الدولية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشروعات التي تستثمر حداً أقصى مقداره 2.5 مليون دولار أمريكي.[1]

الفرع الثاني: تعاريف معتمدة من طرف بعض الدول المتقدمة

إن الدول المتقدمة تعتبر من الدول الرائدة والسباقة في البحث عن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لاهتمام هذه الدول بهذا القطاع الفتي والذي اعتبرته عصب الحياة الاقتصادية.

1) تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات ص م: لقد وضعت إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية ***USSBA*** عددا من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية، أو تقرير إعفاءه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليه، ومن أهم هذه المعايير:[2]

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1-5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5-15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

2) تعريف اليابان: عرف القانون المعدل من عام 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان حسب الجدول التالي:

[1] – صلاح حسن، **" دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشاكل البطالة والفقر"**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013، ص26.

[2] – برجي شهرزاد، **" إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات ص م "**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان الجزائر، 2012، ص 26.

الجدول رقم 1 ـ 1: تصنيف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النشاط الاقتصادي	عدد العمال أقل من.....	رأس المال المستثمر
الصناعة	300	100 مليون ين
تجارة الجملة	100	30 مليون ين
تجارة التجزئة	50	10 مليون ين
المشاريع المتناهية الصغر		
الصناعة	أقل من 20 عاملا	
تجارة التجزئة	أقل من 05 عمال	

المصدر: سمير زهير الصوص، **"بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير م ص م"**، وزارة الاقتصاد الوطني لفلسطين، 2010، ص06.

3) تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قام الاتحاد الأوربي بوضع أول تعريف موحد وتصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريل 1996، وبعدها تم تعديله من طرف اللجنة الأوربية بتاريخ 06 ماي 2003،[1] حيث دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005.

الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 1 ـ 2: تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعايير / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي أو مجموع الميزانية السنوية	
مصغرة	[1, 9]	≥ 2 مليون أورو	≥ 2 مليون أورو
صغيرة	[10, 49]	≥ 10 مليون أورو	≥ 10 مليون أورو
متوسطة	[50, 249]	≥ 50 مليون أورو	≥ 43 مليون أورو

Source, Jean- luc Marteau , Jean-Noel **:"*la reprise de PME Projets concrétisations et expérience*"**, la voisier, Paris, 2008, p54.

[1]- Nadine LEVRATTO, **" *le PME définition, rôle économique et politiques publiques*"**, 1er éditions de Boeck université Brucelles, Belgique, 2009, p22.

الفرع الثالث: تعاريف الدول العربية

1. تعريف مصر: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعريفات عدة يعتمد بعضها على عنصر رأس المال والبعض الآخر على العمالة، ونأخذ مثلا تعريف يعتمد على معيار رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة دون الأرض والمباني كما يلي:[1]

- المؤسسات الصغيرة: هي التي لا يزيد حجم أصولها الثابتة عن 1.4 مليون جنيه.
- المؤسسات المتوسطة: هي التي يزيد حجم أصولها الثابتة عن 1.4 مليون جنيه ولا يتجاوز 3 مليون.

2. تعريف الأردن: في سنة 2005 تم اعتماد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن حيث كان لا بد من وجود تعريف رسمي وموحد للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن كما يلي:[2]

- تعتبر المؤسسات صغيرة التي توظف ما بين 10 و49 عامل، ولديها رأس مال 30 ألف دينار فأكثر.
- أما المؤسسات المتوسطة العمال فيها ما بين 50 إلى 249 عامل، أما رأس المال 30 ألف دينار فأكثر.

3. التعريف الخاص بالمشرع الجزائري: لقد كانت للجزائر محاولات في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكنها تعاريف غير رسمية لأنها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى، لكن بعد إدراكها بأهمية هذه المؤسسات في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا رسميا جاء بقانون توجيهي أصدره رئيس الجمهورية سنة 2001.

فطبقا للقانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي:

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، وتستغل من 01 إلى 250 شخص.

[1] - سامية عزيز، **"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2011، ص 86.

[2] - مدخل خالد، **" التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير"**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر «3»، 2012 ص11.

– كما لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية، ويمكن تلخيص التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم 1 ـ 3: التعريف المعتمد من طرف الجزائر الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1-9	أقل من 20 مليون دينار جزائري	أقل من 10 مليون دينار جزائري
مؤسسة صغيرة	من 10-49	أقل من 200 مليون دينار جزائري	أقل من 100 مليون دينار جزائري
مؤسسة متوسطة	من 50-250	ما بين 200 مليون دينار جزائري و2 مليار دينار جزائري	من 100 إلى 500 مليون دينار جزائري

المصدر: " **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، الجريدة الرسمية، 15 ديسمبر 2001، الجزائر، ص 4.

المطلب الثاني: خصائص وميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص والميزات التي تكسبها طبيعة خاصة تجعلها تختلف عن المؤسسات الكبيرة في العديد من الجوانب. من خلال هذا الفرع نحاول أن نميز بين نوعين من الخصائص تتمثل في ميزات تقليدية وميزات حديثة تتميز بها المؤسسات المعاصرة.

الفرع الأول: الخصائص التقليدية

تتمثل الخصائص التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[1]

- الجمع بين الإدارة والملكية، حيث إن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع بالاستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي، من هنا فإن الموظفين هم من أهل البيت غالبا حتى ولو لم ينتموا إلى عائلة صاحب المؤسسة.

- تقديم المشروعات الصغيرة، السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.

[1]– نبيل جواد، **"إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، ط 1، 2007، ص 84-85.

- الإمعان في التخصص والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة فيها.

- استخدام فنون إنتاج ذات كثافة عمالية كبيرة نسبيا، وانخفاض معامل رأس المال/العمل، حيث تستخدم طرقا إنتاجية بسيطة نسبيا تتلاءم مع وفرة العمل وندرة رأس المال، وبالتالي فهي تستوعب يد عاملة يفوق ما تستوعبه المشروعات الكبيرة.[1]

- القدرة الذاتية على التجديد والابتكار، حيث ترجع الكثير من الأفكار الجديدة والاختراعات الخاصة بالمنتجات وطرق الإنتاج، وغيرها من المجالات إلى المهارات الفردية للباحثين والعلماء. ويمكن تمثيل هذه المشروعات بابتكارات إديسون، جيمس وات، وابن سينا، وغيرهم. وعلى الرغم أن بعض التكنولوجيا تم تطويرها من قبل شركات صغيرة، وخصوصا في مجالات تطوير الالكترونيات الدقيقة والبرمجيات والتقانات الحيوية، إلا أن زخم التطوير جاء عن طريق الشركات العملاقة القادرة على توفير الموارد الضخمة المطلوبة للقيام بالبحث والتطوير، وقدرتها التمويلية وتنظيمها الإداري.

- كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتمادها على مصادر تمويل داخلية، بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي، وفي حالة إذا اضطرت إلى التمويل الخارجي فهي تفضل القروض الصغيرة. كما تتميز بصعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من النشاط مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي أساسا.

- تكاليف إنتاج عالية، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ومن المزايا الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير.

- دورة حياة المؤسسة قصيرة إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة قد تضع حدا لنهاية نشاطها.

كما يمكن جمع هذه الخصائص في:

- سهولة الإنشاء والتنفيذ وسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي؛
- قدرتها على إنتاج سلع خفيفة والاندماج في النسيج الوطني؛
- اتساع انتشارها الجغرافي؛

[1]- رامي زيدان، **"المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"** ، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص31.

- القدرة على جذب المدخرات؛
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق وسرعة التكيف مع المتغيرات؛
- تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبيرة من خلال عمليات المقاولة من الباطن؛
- سهولة وبساطة متطلبات التكوين.

من خلال الخصائص السالفة الذكر نجد أن هناك عوامل مساعدة وأخرى معيقة لهذه المؤسسات، فخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تهتم بالتركيز على تبسيط الإجراءات الإدارية معتمدة على قوة الاتصالات الشخصية بين العاملين والعملاء، وتعتمد على نسبة قليلة من المعدات والآلات مما يقلل من تكلفة إنتاجها التي يمكن أن تتداركها في اقتصاديات الحجم.

الفرع الثاني: الخصائص الحديثة

في ظل ما تفرضه التغيرات الاقتصادية، فإنه من الضروري على كل المؤسسات وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة أن تواكبها وتتنبأ بتأثيرها باستمرار، وأن لا تبقى منغلقة في إطارها التقليدي، فمعظم المفاهيم التقليدية في الإدارة كانت سائدة من قبل استبدلت بمفاهيم أخرى حديثة. ومنه فقد أصبح الآن يتم التمييز بين نوعين من المؤسسات، مؤسسات ذات طابع تقليدي وأخرى ذات خصائص وميزات حديثة أو معاصرة، حيث أن هذه الأخيرة هي التي سوف تتمكن من التكيف أكثر مع الظروف الجديدة وبالتالي تتمكن من ضمان البقاء والاستمرار.

فيما يلي جدول يُظهر خصائص كل من المؤسسة التقليدية والمؤسسة الحديثة:

الجدول رقم 1 ـ 4: خصائص المؤسسة التقليدية والمؤسسة الحديثة

المؤسسة التقليدية	المؤسسة الحديثة
ثبات المحيط	ديناميكية المحيط
إدارة جامدة	إدارة مرنة
التركيز على عدد الوظائف	التركيز على نوعية الوظائف
الفرد هو المحور	الفريق هو المحور
التركيز على قواعد العمل	التركيز على قواعد الزبون
المدراء هم صناع القرار	الأفراد والمدراء معا يصنعون القرار
عمالة متجانسة	عمالة متنوعة
توظيف ثابت	توظيف مؤقت
علاقات خطوط العمل	علاقات دوائر العمل
أوقات عمل محددة	أوقات عمل غير محددة
الإنتاج والتخزين	التسويق فور استلام الإنتاج
تجارة المكان	تجارة المعلومات

المصدر: نبيل جواد، **" إدارة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص 92.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في التنمية الاقتصادية على مستوى الدول سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية ويكمن هذا الدور فيما يلي:

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحث العلمي والتطور التقني

على الرغم من أن زخم التطوير جاء عن طريق الشركات العملاقة القادرة على توفير الموارد الضخمة المطلوبة للقيام بالبحث والتطوير، والتي تتحلى كذلك بخصائص أخرى يتطلبها التقدم التكنولوجي غير متوفرة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من أن هذه الشركات تتصف بانخفاض طاقتها الإنتاجية وقدرتها التمويلية على نحو يحد من قدرتها على البحث العلمي، إلا أن صغر الحجم وانخفاض القدرة التمويلية وما إلى

ذلك، ليس مقياسا فاصلا لعملية البحث والتطوير والاختراع، ولا يعني أبدا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على المساهمة في عملية البحث العلمي والتقدم المعرفي. فعلى سبيل المثال كانت براءة الاختراع في الولايات المتحدة التي أصدرها مكتب براءة الاختراعات لفترة زمنية امتدت لخمسة وعشرين سنة يعود أكثر من ثلثها إلى الأفراد وأكثر من الربع إلى الشركات التجارية الصغيرة. وقد جاء في إحدى الدراسات التي قام بها أحد الاقتصاديين كما يلي:[1]

- من بين (395) اختراعا في الالكترونيات وتجهيزات الكمبيوتر، كان منها (237) اختراعا حصلت في المؤسسات الصغرى، مقابل (158) اختراعا في المؤسسات الكبرى.
- في تجهيزات المقاييس كان هناك (931) اختراعا حصل في المؤسسات الصغرى، مقابل (65) للمؤسسات الكبرى، وذلك من بين (996) اختراعا في هذه التجهيزات.
- تجهيزات المذياع والتلفاز، كان هناك (299) اختراعا منها (72) للمؤسسات الصغيرة، و(107) للمؤسسات الكبيرة.
- أما في تجهيزات المواد الصيدلانية كان هناء (210) اختراع منها (77) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقابل (133) للكبيرة.
- (102) اختراعا في التجهيزات الطبية، منها (36) للصغرى و (66) للكبرى.
- (53) اختراعا في الجرارات الفلاحية والآلات الثقيلة، منها (20) للمؤسسات الصغرى، و(33) للمؤسسات الكبيرة.

الفرع الثاني: المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات (المقاولة من الباطن)

إن تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة يعتبر ظاهرة صحية، ومن المقومات الأساسية لهيكلها الاقتصادي وقوة دافعة للتنمية الاقتصادية، فنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبيرة، وقد حققت الكثير من الدول المتقدمة مكاسب اقتصادية جد هامة جراء إتباعها هذا النمط في مختلف مؤسساتها، فكانت نسبة رقم الأعمال من المنتجات الوسيطة في شكل مقاولة باليابان مثلا: معدات كهربائية 60٪ ، معدات النسيج 75٪، معدات النقل 72٪، حيث أن هذه الأرقام توضح

[1]- رامي زيدان، مرجع سبق ذكره ، ص39.

درجة الاعتماد على هذه العملية في اليابان، باعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الاستهلاكي الوسيط عن طريق التركيب أو التجميع، محققة بذلك التكامل الاقتصادي بين جميع المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة.[1]

الفرع الثالث: إضافة الفرص التصديرية

إن هذا العامل هام ومن المقومات الأساسية التي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع دولي ولها كيان مميز بين المصانع الأخرى. حيث هناك أمثلة ناجحة ومشرفة لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصدِّر معظم أو كل إنتاجها للخارج خاصة الإنتاج المميز والذي تحتاجه الأسواق الخارجية. ومن الأمثلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدِّرة في الدول العربية مؤسسات GMC و جولد ستار في مصر، التي تقوم بصناعة المنتجات الكهربائية والالكترونية والتي تصدر جزء كبير من إنتاجها للخارج خاصة الدول العربية، وبذلك تكون هذه الفرص التصديرية إحدى مقومات نجاح هذه المصانع، وتقديم الإضافة وتنويع مداخيل الدولة ككل الذي ينتج عنه تحسين الميزان التجاري.[2]

المبحث الثاني: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاندماج العالمي

[1]- سليمان ناصر و عواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص08.

[2]- أيمن علي عمر، " **إدارة المشروعات الصغيرة** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 80.

في ظل المتغيرات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي في الوقت الراهن أصبح من الضرورة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني أهم السبل والنظم المعاصرة من أجل مواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها المتغيرات العالمية، التي أضحت تفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفكيرا استراتيجيا مبني على المزايا التنافسية التي تحوزها المؤسسة، بناء على التشخيص الداخلي والخارجي الذي تقوم به والذي يسمح لها باستخلاص نقاط القوة والضعف للمؤسسة، فضلا عن معرفة الفرص والتهديدات التي تلوح في بيئة المؤسسة الخارجية، من خلال ذلك تختار المؤسسات ص و م نوع الاستراتيجية التي تعتمد عليها في اقتحام الأسواق الدولية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة نحو اقتصاد المنافسة، حيث أصبح لزّاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكييف نسقها الإنتاجي ومنظومتها الصناعية بشكل يقلل من سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاسات العولمة ومظاهرها.

المطلب الأول: مظاهر الاندماج الاقتصادي

لقد تعدَّدت مظاهر الاندماج الاقتصادي في البيئة الدولية المعاصرة، حيث يتميز عالم الأعمال في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بالتغيير السريع وعدم الاستقرار وكثرة المتغيرات التي يمكنها أن تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان موطنها سلبا أو إيجابا (فرص وتهديدات). ومن بين هذه المتغيرات العالمية ما يلي:

الفرع الأول: العولمة الاقتصادية

هناك مفهوم للعولمة يغلب عليه الطابع الاقتصادي، مُؤداه أن العولمة عبارة عن ظاهرة تستهدف إزالة الحدود الاقتصادية بين الأقاليم الدولية المختلفة لتكون أشبه بسوق موحدة تشمل عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها على جانب، بالإضافة إلى المتطلبات التي يفرضها التكامل في الاقتصاد العالمي على جانب آخر.[1]

[1]– محمود توفيق عبد المجيد، **" العولمة والتكتلات الاقتصادية "**، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2013، ص 71.

كما يقصد بالعولمة الاقتصادية هي تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم ،والاعتماد على بعضه في كل من الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة .[1]

فالعولمة الاقتصادية إذا هي إلغاء الحدود الدولية القومية في المجال الاقتصادي المالي التجاري وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر نظام عالمي قائم على التحرير المتنامي للأسواق والفضاءات الاقتصادية، كل هذا من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل في خلق الفرص للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي وتزايد حجم التجارة العالمية وإنعاش الاقتصاد العالمي وتقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير الأسواق، التجارة، ورأس المال، علما أن الهدف يعني عولمة الاقتصاديات العالمية وصبغها بالرأس مالية.

هكذا يتبين لنا أن العولمة تعني بشكل عام من الناحية الاقتصادية اندماج أسواق العالم في مجالات التجارة والاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وخضوع دول العالم لقوى السوق العالمية.

الفرع الثاني:عالمية التجارة

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية من أجل تعزيز الاتجاه العالمي إلى نظام تجاري متعدِّد الأطراف لبناء تجارة حرة عالمية، ومن أجل تحقيق هذا المبتغى تم خلق وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة ***OMC***، حيث تُعبر هذه المنظمة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة متعددة الأطراف. كما أن المنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول. حيث تأسست بعد ختام جولة الأوروغواي في 15 ديسمبر 1993 والتي وقع بيانها الختامي في اجتماع مراكش أفريل 1994 تأسست رسميا في أول يناير 1995. من أهدافها الرئيسية ما يلي:

- إيجاد بيئة آمنة وأجواء مستقرة للتجارة الدولية.
- استمرار تحرير التجارة الدولية من القيود قصد حماية المنافسة العالمية.

وفي سبيل ذلك تسلك المنظمة سياستين مهمتين: الأولى الحد من سياسات الدعم للمنتجات المحلية والثانية الحد من سياسات الدعم الموجه للصادرات.[2]

[1] – أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، **"العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"**، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 86-2011، ص66.

[2] – يوسف حسن يوسف، " **العولمة والاقتصاد العالمي"**، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 128.

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات

تُعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام العالمي الاقتصادي الجديد، نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي، وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالميا وإقامة التحالفات الاستراتيجية، بالإضافة إلى المزايا الاحتكارية العالمية.

لقد نشأ هذا النوع من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، ثم انتشرت في بقية الدول الصناعية الكبرى، كأحد أهم رموز وأسس النظام الاقتصادي العالمي، كما تعتبر أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد مارست هذه الشركات أدوارا كبرى في التجارة الدولية كمحرك فعال في ديناميكية التجارة والمبادلات الدولية المتطورة، وهذا من بين الأسباب الاستراتيجية التي اعتمدتها في برمجة سياستها الاقتصادية والتجارية لإضعاف البيئة الاقتصادية والتجارية للدول النامية، مما جعلها تتوسع أكثر في تجارتها على الصعيد الدولي والداخلي وتركيزها على دول العالم الثالث خاصة، كما تتميز بالإنتاج المتعدد والمتنوع. فشركة **جنرال متورز** مثلا تنتج أكثر من 22 سلعة مثل: إنتاج القاطرات للسكك الحديدية، الثلاجات وغيرها من السلع ذات الأهمية في التجارة الدولية.[1] كما تتميز هذه الشركات بتشغيل وجذب العمالة المؤهلة العلمية واستخدام التكنولوجيا العالية.

في الأخير يمكن القول إذا صح وصف هذا العصر بأنه عصر العولمة، فمن الأصح وصفه بأنه عصر الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم لهذه العولمة.

الفرع الرابع: تأثير التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي

إن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية. وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة. إن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات

[1]- محمد مدحت غسان، **" الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص 14

الاقتصادية بكل أشكالها تشمل حوالي 75٪ من دول العالم وتسيطر حوالي 85٪ من التجارة العالمية.[1] ومن بين هذه التكتلات، التكتل الاقتصادي الأوربي، التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ***NAFTA***، التكتل الاقتصادي الآسيوي مثل رابطة جنوب شرق آسيا ***ASEAN***، بالإضافة إلى التكتل الاقتصادي الإفريقي وأمريكا اللاتينية. فالتكتل الأوربي مثلا يُعتبر من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، حيث أن هذا التكتل يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى 1150 مليار دولار.

بناءا على ما سبق يتضح أن التكتلات الاقتصادية القوية تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا، لذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي من حيث العلاقات ومراكز القوة الاقتصادية والمكاسب.

على ضوء ما سبق يمكننا أن نلخص خصائص عالم الأعمال الجديد في النقاط التالية:

- التحول من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية التي أنشأتها المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية؛
- التحول من تشريعات وضوابط حكومية محلية إلى تشريعات وضوابط تنسجم مع اتفاقيات تجارية عالمية، الأمر الذي يحد من سيطرة صانع القرار الوطني والسيادة الوطنية؛
- التحول من مؤسسات متنافسة في ساحة الأعمال المحلية والعالمية إلى مؤسسات متحالفة (التحالفات الاستراتيجية)، مما يدعم تنافسية وقوة هذه المؤسسات في مواجهة مخاطر بيئة الأعمال الجديدة؛
- التحول من تقديم المنتجات (سلع وخدمات) يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي الكامن في عقول البشر (رأس المال الفكري)، فضلا عن التحول من نظام إنتاجي تقليدي إلى نظام إنتاجي مرن؛
- تحول الزبائن من زبون محلي إلى زبون عالمي بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات؛
- تحول معايير الجودة من معايير محلية يضعها جهاز المواصفات والمقاييس المحلي بكل دولة إلى معايير عالمية (الإيزو) كما تطرقنا إليها سابقا؛

[1] – محمد حمد القطاطشة، **"النظام الاقتصادي السياسي الدولي"**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص 124

- التحول من المنافسة المحلية إلى المنافسة العالمية، حيث فتحت المنظمة العالمية للتجارة العديد من الأسواق الأجنبية بفعل سياساتها المختلفة، مما فرض على المؤسسات التفكير عالميا لاستغلال الفرص و مواجهة المنافسة؛
- المنافسة للاستحواذ على الأسواق هي السمة الرئيسية والبحث عن المزايا التنافسية هي التحدي الأكبر في القرن 21 (عمر المنافسة الشرسة)؛
- التراكم المالي الكبير و القابل للتحريك من دولة إلى دولة أخرى في لمح البصر؛
- التطور التكنولوجي الذي يسعى إلى تحقيق الانخفاض في تكاليف الإنتاج والتوزيع الواسع؛
- إمكانية خلق أسواق كبيرة في بلدان متعددة وإمكانية خلق طاقة استهلاكية على مستوى العالم من خلال أسماء و ماركات عالمية.

مما سبق نستنتج بأن عالم الأعمال في الوقت الراهن أصبح بمثابة خريطة سياسية اقتصادية وتكنولوجية وسوقية جديدة تحتاج إلى من يحسن قراءتها والتفاعل معها بذكاء، ويرتبط هذا التفاعل ونجاحه بصفة كبيرة بتنافسية المؤسسة، مواردها البشرية، منتجاتها، استراتيجياتها، تكاليفها، تكنولوجياتها.....الخ

1. في الأخير يمكننا القول أن العنوان البارز لعالم الأعمال الحالي هو التنافسية التي تستدعي من المؤسسات حيازة المزايا التنافسية القادرة على فرض وجودها مقارنة بالمنافسين.

المطلب الثاني: مدى قوة وضعف المؤسسات ص و م في ظل الاندماج العالمي

كثيرا ما نتعرض عند دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الصعوبات التي تتعرض لها عند اتخاذ قرار الدخول إلى الأسواق الخارجية، إلا أن اقتحامها لهذه الأسواق والاستمرار فيها يُحتم علينا البحث في الميزات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل هذه العملية والتي شخصت في المرونة والتخصص.

الفرع الأول: نقاط القوة

كثيرا ما نتعرض عند دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الصعوبات التي تتعرض لها عند اتخاذ قرار الدخول إلى الأسواق الخارجية، إلا أن اقتحامها لهذه الأسواق والاستمرار فيها يُحتم علينا البحث في الميزات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل هذه العملية والتي شخصت في المرونة والتخصص.

أولا: ميزة المرونة

تُعرف المرونة بالقدرة على تكيف النظام الهيكلي والإنتاجي للمؤسسة مع تقلبات المحيط الاقتصادي الدولي بصفة مستمرة وبأسرع وقت ممكن وبالتالي القدرة على رد الفعل في أسرع وقت. وبصفة عامة فهي تُعتبر هيكلة تنظيمية مرنة إذا استطاعت أن تكيف نفسها حسب المعطيات أو حسب الأهداف التي سطرتها لنفسها، ومن جهة أخرى هناك من يميز بين المرونة العملية التي تمكن المؤسسة من تحقيق التكيفات على مستوى حجم النشاط بأسرع وقت ممكن وبين المرونة الاستراتيجية التي تمكن المؤسسة من تحقيق التكيفات التي تخص أكثر طبيعة النشاط من حجم النشاط وبين المرونة الهيكلية التنظيمية التي تمكن المؤسسة من تحقيق تغيرات عميقة بأقل تكلفة ممكنة وبأقل خطورة. ومن جهة أخرى فوتيرة الإبداع التي تعرفها مخابر البحث والتطوير في المؤسسات يجعل دورة حياة المنتج قصيرة مما يجعل المستقبل للمؤسسات التي يمكنها تحقيق حركة الخروج من السوق والدخول إلى سوق آخر بأكثر مرونة وبأكثر مردودية، وإحداث التكيفات اللازمة بدون خلق خلل على مستوى الهيكلة التنظيمية أو على مستوى الدائرة الإنتاجية أو التوزيع، وهو الشيء الذي تتمتع به المؤسسات ذات الأحجام الصغيرة. كما أن طبيعة تسييرها تمتاز بدرجة عالية من الاتصال بين المستويات التنظيمية، بسرعة تبادل المعلومات واختيار الاستثمارات أو اختيار مواقع الإقامة الجغرافية تتم بأسرع مما تتطلبه تلك العملية لدى المؤسسات الكبيرة، لأن عملية اتخاذ القرارات في هذه المؤسسات يتطلب تدخل عدة جبهات تحمل كل واحدة منها قيم ثقافية، اجتماعية وتكوينية، تحاول كل واحدة التأثير على حياة المؤسسة مما يخلق نوع من الصراع بين أهداف المؤسسة كمنظمة وأهداف فردية لمجموع الأعوان التي تتدخل في اتخاذ القرار وهو الصراع الذي لا نجده بنفس الحدَّة في المؤسسات ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة.[1]

على العموم إن قدرة هياكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكييف يمكنها أن تعدِّل من برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها.

ثانيا: ميزة التخصص

يؤكد بعض الكتاب أن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية، حيث أنّ الدراسات التي قام بها العديد من الاقتصاديين حول عوامل

[1] – بلخير فريد، **" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان الجزائر لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات"**، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص35.

نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي أثبتت وجود نقطة مشتركة بين كل المؤسسات التي تتمتع بمركز الريادة في الأسواق الخارجية في القطاع الصناعي الذي تنشط فيه، مثل ما هو الحال بالنسبة للمؤسسة ***COMASEXC*** الرائدة في العالم في إنتاج قفزات الوقاية بأكثر من 50 سوق دولي وبـ: 35٪ من رقم أعمالها يتحقق في الخارج. إن التخصص في إنتاج واحد يُمكِّن المؤسسة من التعبئة العقلانية والكلية لكل مواردها المالية، البشرية، والتكنولوجيا، وتركيزها حول حرفة واحدة عوض بعثرة الجهود والإمكانيات حول العديد من الحرف.

كما أن مبدأ التخصص يُمكِّن المؤسسة من تحقيق أحجام إنتاجية معتبرة تؤدي إلى تدنية التكاليف بفعل اقتصاديات الحجم، وبالتالي تحقق مردودية مالية أحسن من التي تحققها المؤسسات التي تعتمد على استراتيجية التنويع في الإنتاج.

إن الخاصيتين السابقتين التي تتميز بهما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تمتاز عن المؤسسة الكبيرة بالوفرات في التكلفة أي من الوفرات في الحجم إلى الوفرات في التكلفة فإذا كانت تتميز المؤسسات الكبيرة من الوفرات في الحجم الكبير يسمح لها بتخفيض تكلفة الوحدة الواحدة من إجمالي التكلفة الكلية حيث يتم توزيعها على عدد كبير من الوحدات المنتجة المعتمدة على درجة كبيرة من التنميط الذي يعتبر من متطلبات النجاح في السوق، غير أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعتمد على الحجم الكبير كمحدد للنجاح لأن ذلك يحتاج إلى هيكل بحثي قوي ومتكامل يصعب توفيره، فيجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحث عن بدائل أخرى، كالنظر إلى تكامل وتداخل الوظائف من أجل الزبون وزيادة رضاه تصبح هي محور اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالتفكير في زيادة المنافع التي تقدمها للزبون وليس في خصائص المنتج هو أساس تحقيق النجاح في الصناعة المعينة.

كما يعتمد التكامل والتداخل على مفهوم سلسلة القيمة التي تقسم وظائف المؤسسة ونشاطاتها إلى مجموعة من نشاطات إنشاء القيمة ويرى ***Porter*** أن سلسلة القيمة عبارة عن نظام مؤلف من ارتباطات متداخلة للأنشطة، وحسبه أن الحصول على ميزة تنافسية يتطلب منها القدرة على أداء نشاطات القيمة التي

تتكون منها بتكاليف أقل نسبيا من تلك التي يتحملها المنافسون، أو أن تقوم بأداء تلك النشاطات بالشكل الذي يُوفر لزبائنها قيمة إضافية يدركها الزبون.[1]

إن الوفرات في التكلفة نتيجة التخصص في الإنتاج الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل وأقدم الاستراتيجيات المتبعة في اقتحام الأسواق الخارجية، ومازالت ناجحة إلى حد الآن حيث أنّ المؤسسة أو المصدر الدولي يلجأ إلى كل قدراته وخبراته في تخفيض تكاليف منتجاته التي تتصف بأنها ذات تصنيف موحد عالميا وبالتالي يلعب على وتر تخفيض التكاليف التي بدورها تساعد على تخفيض السعر والقدرة على المنافسة العالمية. فهذه الميزة التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة انتهجتها المؤسسات الكبيرة واتبعتها كاستراتيجية لدخول الأسواق الدولية، ومن بين أكثر المصدرين الذين يعملون على هذه الاستراتيجية، شركات مواد التنظيف ومسوقي جنوب شرق آسيا الذين لهم القدرة الفائقة في الحصول على العمالة الرخيصة والكفاءة في صناعات معينة.

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتحام الأسواق الخارجية يبين لنا في الحقيقة أن في التجارة الدولية لا يوجد مؤسسات كبيرة أو صغيرة بل يوجد مؤسسات متنافسة، حيث استمدت المؤسسات الصغيرة و م هذه الميزة التنافسية من الميزات التي تتميز بها خاصة المرونة والتخصص.

الفرع الثاني: نقاط ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المسلم به أنه على الرغم من الأهمية القصوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باقتصاديات أي دولة، إلا أنها على مستوى الكثير من الدول النامية تتميز بضعف قدرتها التصديرية ويعزي هذا نظرا للعقبات التي تؤثر على الارتقاء بأدائها التصديري، حيث أنها تفتقر إلى:[2]

1) الإدارة الماهرة: تتمثل المعوقات الإدارية في نقص المهارات المتعلقة بأساسيات إدارة الأعمال، والمحاسبة وإمساك الدفاتر وعدم القدرة علي الحصول علي الخدمات الاستشارية والخدمات المساندة، على العكس من المؤسسات الكبيرة، تفتقر إلى الوجود المؤسسي الذي يضمن وصولها إلى صانعي السياسات. فاتحادات الصناعات وجمعيات الأعمال والمؤسسات المشابهة تسيطر عليها وبشكل كبير المؤسسات الكبرى.

[1]- سواكري مباركة، **"تحالف/تنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية "**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 14-2006، ص75.

[2]- حسين عبد المطلب الأسرج، **" تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية "**. على الخط:
http://www.aljaliah.net/articles-action-show-id-1044.htm (consulté le 27/04/2020)

2) نقص العمالة الماهرة: تظهر مشكلة نقص الفنيين المدربين والعمال ذوي التدريب المهني الكافي بشكل واضح في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورغم إتباع المشروعات الصغيرة لأساليب الإنتاج كثيفة العمالة، فإن هناك حاجة ملحة لإصلاح نظم التدريب التعليمي والمهني.

3) مدخلات الإنتاج ذات الأسعار التنافسية: لا تتوافر مدخلات الإنتاج عالية الجودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحتى يمكن الحصول على هذه المدخلات فإنه على تلك المشروعات أن تتنافس في الأسواق الخارجية في حالة استيراد جزء أو كل هذه المدخلات، ومن ناحية أخرى فهي تتنافس مع المشروعات الكبيرة محليا (على باقي أو جزء من هذه المدخلات)، هذا إلى جانب ارتفاع التعريفة الجمركية المفروضة علي المدخلات العالية الجودة وإجراءات الاستيراد المعقدة والطويلة التي تجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وضع تنافس أدنى.

4) المعدات والتكنولوجيا الحديثة: بالإضافة إلى افتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المعدات، فإنها تفتقر كذلك إلى أي مواصفات قياسية للإنتاج والرقابة علي الجودة، هذا ما يتسبب في جعل منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل قدرة تنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

5) رأس المال الكافي: إن أحد القيود الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في قدرتها المحدودة على الحصول على رأس المال والخدمات المالية اللازمة للوفاء باحتياجاتها من رأس المال العامل ورأس المال الثابت بصفة دائمة، وبصفة عامة فإن المؤسسات المالية الرسمية (البنوك، أسواق المال ، الخ ..) لا تتعامل بقوة مع هذه المشروعات.

6) نقص المعلومات عن السوق الخارجي: يعد نقص المعلومات من أهم العوائق الشديدة التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يفتقد أصحابها إلى التعليم اللازم للوصول إلى مصادر المعلومات عن الأمور ذات الصلة (منتجات جديدة، اتجاهات المستهلك، التطورات التكنولوجية). بالإضافة إلى ما تقدم والأخذ في الاعتبار ضعف قاعدة الموارد لهذه المشروعات، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتوقع منها أن تقوم بالاستثمار في مجالات بحوث السوق أو أن تقوم بتوظيف الخبرات التسويقية التي تقوم المؤسسات الكبرى بتوظيفها.

7) قنوات وشبكات التسويق الدولي: تعتبر شبكات التوزيع للمشروعات الصغيرة محدودة للغاية، حيث تقوم معظم هذه المشروعات بالتسويق في إطار النطاق الجغرافي الضيق الذي تقع فيه، وتعاني المشروعات

الصغيرة والمتوسطة من غياب شبكات تنافسية من تجار الجملة والشركات التجارية التي يمكن أن تعرض منتجاتها في السوقين المحلي والخارجي خاصة، وتمدها بالمعلومات اللازمة عن السوق وشبكات التسويق والتوزيع المتاحة إما أن تكون حكومية أو مقصورة على المشروعات الكبيرة. كما تفتقر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضا لقناة أخرى وهي التجارة الإلكترونية، وإلي فرصة استخدام الإنترنت للوصول إلى الأسواق الخارجية. فعلى سبيل المثال أشارت دراسة وزارة المالية التي أعدتها بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية بمصر بشأن تعزيز القدرة التنافسية التصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، إلى أن هناك إجماع من جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن أهم العقبات التي تعوق أدائها التصديري تتمثل في:

❖ **صعوبة الوصول إلى قنوات التصدير:** عبرت كل الشركات عن الحاجة إلى وجود وكالة متخصصة في التصدير ليكون مسؤولا عن اتخاذ قرارات حول أماكن تسويق منتجات هذه الشركات إلى الخارج، وكيفية تسويقها ومواعيد تسويقها.

❖ **نقص الوعي التصديري:** اتفق المشاركون في المناقشات التي أجريت مع أصحاب المشروعات من مختلف القطاعات في القاهرة الكبرى، على أنهم غير ملمين بالمواصفات أو التعديلات المطلوبة في المنتجات حتى يتسنى تسويقها دوليا.

❖ **ارتفاع أسعار المدخلات:** أرجع القائمون على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى بعض القطاعات (مثل صناعة الملابس والنسيج) عدم قدرتهم على التصدير أو المنافسة دوليا إلى الارتفاع النسبي في أسعار مدخلاتهم الإنتاجية، مما يفقدهم القدرة على المنافسة أمام منتجات العديد من الدول النامية مثل الهند.

❖ **ندرة التمويل وصعوبة الحصول عليه:** توافرت لعدد من الشركات فرص التصدير ولكنها لم تستطع أن تنتج على نطاق أوسع بسبب نقص التمويل.

ختاما يمكننا أن نلخص أهم نقاط الضعف التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند التوجه للتصدير، فيما يلي:

- الافتقار إلى الموارد المالية لإطلاق حملات ترويج واسعة النطاق لدعم التصدير؛
- الافتقار إلى موارد بشرية لدعم إدارة أنشطة التصدير؛
- محدودية المعارف المتراكمة فيما يتعلق بإدارة عمليات التصدير؛

- محدودية نطاق المنتجات؛
- محدودية كميات المنتجات؛
- تدني القدرة على التفاوض مع المشتريين الأساسيين؛
- التعرض لصعوبات فيما يتعلق بتحديد الشركاء التجاريين على مستوى الأسواق الأجنبية؛
- ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للكميات المنخفضة؛
- تدني مستوى الاهتمام بحملات التسويق الدولي.

المطلب الثالث: تحديات وفرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل المتغيرات الاقتصادية والاندماج العالمي، تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت في الدول المتقدمة أو النامية قدرا متزايدا من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى الاندماج والعولمة تضغط على المؤسسات بمختلف أحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تحسن من وضعها التنافسي، لذلك تتزايد أهمية سعي هذه المؤسسات لمواجهة هذه الضغوط والتحديات من خلال حماية هوامش الربح، وخفض النفقات، والتحديث، وتبني أكفأ التكنولوجيات، ولا تؤثر هذه الضغوط التنافسية عليها بشكل فردي، بل تؤثر أيضا على تجمعات وشبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة، على سبيل المثال في المناطق الإيطالية الشمالية ظل شكل الشراكة بين المؤسسات قاصرا على البعد المحلي، والآن توجد أدلة متزايدة على وجود ضغط لزيادة القدرة التنافسية من خلال إقامة شراكات عبر الحدود للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج خارج إيطاليا.

كما يوجد لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة فرصة أفضل للصمود أمام المنافسة، فمثلا في الدول المتقدمة أقل من 20 ٪ من المؤسسات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها حديثة، وفقاً للمعايير الأوروبية، وحتى تلك المؤسسات تواجه ظروفاً صعبة للغاية في كثير من الدول، نتيجة لتغير طبيعة المنافسة من منافسة سعرية، إلى منافسة معتمدة على الجودة، والمرونة، والتصميم، والثقة في المنتج، وإقامة الشبكات، ولا يقتصر هذا التغيير على المنتجات الصناعية المتقدمة، بل يمتد أيضا إلى المنتجات الصناعية التقليدية مثل، الأنسجة، والأحذية، والمنتجات الغذائية.

أما فيما يخص التحدي الكبير الذي تشكله الشركات متعددة الجنسيات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سيطرتها واحتكارها على الأسواق العالمية، كما تمتلك أكبر تكنولوجيا للمعلومات والاتصال التي تُعد أحد ركائز الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد المعرفي الذي يعتبر اليوم أساس المنافسة بين الدول عامة والمؤسسات خاصة، حيث تلجأ هذه المؤسسات الكبيرة ذات المداخيل العالمية إلى الاستفادة من المزايا التي توفرها التقنيات الحديثة ومختلف الشبكات الالكترونية، هذا ما يجعل الفجوة الرقمية مثلا ما بين المؤسسات الكبيرة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتسع، هذا بسبب عدم قدرتها على امتلاك رؤوس أموال ومعدات باهظة الثمن، إلى غيرها من الأسباب، فهذا يشكل تحديا كبيرا لها، فنجاحها في هذا المسعى يجعلها تتقدم بخطوات سريعة في مضمار المنافسة الشرسة أمام الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات.

في المقابل أصبح تحرير التجارة العالمية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة له دور كذلك في التأثير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يشكله من تحدي أمام هذا القطاع الفتي، خاصة في الدول النامية التي تتسم اقتصادياتها بضعف التنافسية أمام المنتجات الأجنبية، حيث هناك مخاطر ذات احتمالية عالية يتعين أن نضعها بعين الاعتبار على الدول النامية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، هذه المخاطر يمكن أن نوجزها فيما يلي:[1]

- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة العالمية بسبب عدم كفاية رأسمالها ونقص التكنولوجيا المستخدمة؛
- الحاجة إلى ابتكار مجالات جديدة من الخدمات التسويقية والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، لاشك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متواضعة في هذا المجال خاصة في الدول النامية؛
- انقطاع الدعم والحماية من طرف الحكومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا ما يشكل عائق حول تنمية هذا النوع من المؤسسات وعدم إمكانية تقديم دعم مباشر للصادرات.

في الأخير يمكن القول أن البيئة التنافسية في ظل الاندماج والمتغيرات الاقتصادية هي من التحديات الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا يجب على هذا القطاع خاصة في الدول النامية استيعاب تلك التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية من أجل تنمية وتطوير تنافسيتها، والبقاء في عالم يتصف بالتعقيد

[1] – علي محمود حسن، **" الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات وتأثيرها المحتملة على القطاع المصرفي الليبي"**، بحوث وأوراق عمل حول تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ، 2012، ص49.

والديناميكية وتزايد تحدي التنافسية العالمية نتيجة الانفتاح العالمي ورفع القيود أمام التجارة الخارجية، مما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للسلع والخدمات المقدمة كي تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص من غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو الصناعات الأجنبية.

ومن خلال تطرقنا إلى التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهناك مجموعة من المزايا والفرص التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستغلها أمام الانفتاح الاقتصادي والتي نذكر منها:

- التوجه نحو استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول المجاورة، ومن زاوية أخرى يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية من الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الأم وذلك عن طريق استحداث ونقل التكنولوجيا؛
- تطبيق وانتهاج استراتيجية التحديث التي تتطلب وتتضمن درجة عالية من تطوير رأس المال البشري، وقوة عاملة ماهرة، إلى جانب وجود قوة للعلماء والمهندسين واستخدام تكنولوجيا المعلومات؛
- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية الوطنية في ظل المنافسة الأجنبية؛
- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية واكتساب الخبرات؛
- تحسين الجانب الإعلامي من خلال الدعاية والإشهار والترويج؛
- إعفاء بعض المؤسسات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية سوف يؤدي إلى زيادة حجم حركة التبادل الدولي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفرض وجودها في الأسواق العالمية.

المبحث الثالث: تجارب عالمية لدعم وتنمية المؤسسات ص و م

رغم أن معظم التجارب الدولية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلتقي من حيث المبدأ في الإقرار بدور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاجة هذه المشاريع ذاتها إلى الرعاية وتوفير البيئة الملائمة لنموها، كما تلتقي أيضا بكونها تجارب نجحت في تحقيق أهدافها في ظل الظروف الخاصة بكل دولة، ومع ذلك فلكل دولة تجربة تميزها عن تجارب الدول الأخرى.

فيما يلي نستعرض بعض التجارب الدولية الرائدة في تنمية ودعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الاستفادة وكيف استطاعت هذه الدول تنمية وتطوير هذه المشاريع المهمة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: تجارب الدول المتقدمة

تعد تجارب الدول المتقدمة في مجال تنمية ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التجارب العالمية الرائدة، التي أكدت أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة، فاقتصاديات الدول المتقدمة من أهم وأقوى الاقتصاديات في العالم، كانت تعتمد في الأساس على الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي استطاعت أن تصبح من كبرى الشركات العالمية والمصدرة للعديد من السلع ذات الجودة العالية.

الفرع الأول: السياسات التي اتبعتها انجلترا

ترى انجلترا أن تقديم معاملة تفضيلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة يعمل على خلق اختلال في اقتصاديات السوق الحر. لذلك عمدت إلى التأثير على المناخ الاقتصادي الذي تعمل به هذه المؤسسات من أسواق مال وخدمات استشارية، وقاعدة هندسية وتكنولوجية. حيث كان الهدف الرئيسي للدولة في انجلترا هو زيادة تنافسية هذه المؤسسات من خلال تعديل وإصلاح النظام المالي بصفة عامة من خلال تعديل ضريبة الدخل ونظام ضريبة القيمة المضافة، وأيضا من خلال تعديل التشريعات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة. تقع سياسة انجلترا لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في محيط دائرتين رئيسيتين وهما:[1]

1 ـ إزالة كافة العقبات التنظيمية التي تواجه المؤسسات الصغيرة وم والتقليل من النفقات القانونية.

2 ـ تقديم المبادرات في مجال المعلومات والخدمات الاستشارية مما يساعد على تحسين أداء الصادرات والابتكار والتكنولوجيا. كما تقع مسؤولية تطوير وإدارة هذه السياسات على قسم التجارة والصناعة، وقسم التنمية الإقليمية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أهم البرامج التي نتجت عن هذه السياسة برنامج ***Business Link*** الذي يعمل على تقديم الخدمات غير التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بأسلوب ميسر...ومن خلال هذا البرنامج تم تقديم خدمة

[1]- صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 137.

UK Benchmarking Index الذي يوفر قاعدة بيانات لأكثر من ستين مؤشر من مؤشرات الأداء المالي والإداري والتي تم تجميعها على المستوى الوطني، وكان الهدف من هذا البرنامج هو عمل ***Benchmark*** لحوالي (10) آلاف مشروع صغير ومتوسط سنويا، من خلال مقارنة مستوى أداء المشروعات بالمعايير الوطنية والقطاعية والإقليمية، حتى يتسنى تقديم خدمات استشارية مدعمة لمساعدتها على تحسين أدائها.

كما تم تطوير برامج أخرى مثل مشروع ضمان قروض المنشآت الصغيرة ***Small Firm Loan Guarantee*** وبرنامج مبادرات التدريب للمنشآت الصغيرة ***Small Firm Training Initiatives*** وبرنامج العون الإقليمي المنتقى ***Regional Selective Assistance*** التي تهدف إلى حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض من البنوك التجارية ومساعدتها على اكتساب المهارات اللازمة من خلال برامج لتدريب العمال. كما قامت انجلترا بتقديم خدمات للمشروعات ذات القاعدة التكنولوجية تتمثل في:

- النظام الذكي ***The Smart Scheme*** الذي يقدم منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في إعداد دراسات جدوى في مجال تطوير التكنولوجيا.
- برنامج الاستشارات الابتكارية والتكنولوجية ***Innovation and Technology Counselor*** الذي يضم مجموعة من المستشارين الذين يعملون على تقديم الدعم الفني والاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: التجربة الأمريكية

لقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة قومية منذ مطلع الخمسينيات تستهدف تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتلعب دورا أكبر في التنمية الاقتصادية وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. حيث اعتمدت هذه السياسة القومية على عدد من المحاور نوجز أهمها فيما يلي:

- إنشاء جهاز حكومي مركزي سنة 1953 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة، ليكون بمثابة الجهة المختصة لتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- ابتكار ما يعرف بحاضنات الأعمال المشروعات الصغيرة والذي يعود إلى السبعينيات، وكان أقدمها في نيويورك في عام 1959، ثم كان الدعم الحقيقي ونشر الحاضنات من قبل إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية التي عملت على زيادة عدد الحاضنات من عشرين في عام 1984 إلى أكثر من سبعين حاضنة في عام 1987

ثم انتقلت إلى دول جنوب شرق أسيا حيث اعتبرت هذه الحاضنات من أهم آليات النمو الاقتصادي بها و أخيرا الدول النامية؛

- قيام الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة بوضع برامج تدريب و تقديم الاستشارات اللازمة؛
- وضع نظام تمويلي يناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة، مع منحها إعفاءات ضريبية.

في ظل هذا المناخ تعددت المساهمات الايجابية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الأمريكي، خاصة مواجهة مشكلة البطالة، فقد أثبتت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة هي المولد الأول للوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في أوقات البطء الاقتصادي عام 1990 وفرت المؤسسات الصغيرة 9 فرص عمل من كل 10 فرص جديدة، ولقد نتج تطور الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير عن جهود المؤسسات الصغيرة، إذ أن معظم الشركات الكبرى المتواجدة في الوقت الحاضر، كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة الحجم.

الفرع الثالث: التجربة اليابانية

يشتهر المجتمع الياباني بتقديسه للعمل بالإضافة إلى الدقة والالتزام في وضع خطط العمل، الأمر الذي انعكس على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اليابان باعتبارها قوة اقتصادية ضخمة، بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة، معتمدة في ذلك على مجموعة من السياسات الحكومية لدعم هذا النوع من المؤسسات والتي تتمثل في:[1]

1) تسهيل الحصول على التمويل:

حيث تعددت مصادر التمويل، ويمكن ذكرها فيما يلي:

❖ **البنوك التجارية:** تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **هيئات التمويل الحكومية:** تمنح القروض لهذا النوع من المؤسسات ولديها فروع منتشرة في مختلف مناطق البلاد.

[1] – ضو نصر، علي العبسي، " **التحارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص 4-5.

❖ **نظام القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تقوم به ***Credit gurantee corporation***، وهي تمتلك 52 فرع منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان.

كما يوجد مؤسسات أخرى تمويلية مخصصة لخدمة المؤسسات الصغيرة منها هيئة التمويل الشعبية و هيئة تمويل الصناعات والبنك المركزي للجمعيات التعاونية والتجارية والصناعية، حيث تقوم الهيئتان الأولى و الثانية بتنفيذ سياسات الإقراض للمؤسسات الصغيرة، كما تقوم هيئة التمويل الشعبية بتقديم قروض في الحالات الطارئة وعند الضرورة لتمكنها من مواجهة التقلبات مثل حالات الكساد والإفلاس.

2) التسيير والتسويق:

هناك برامج إدارية تهدف إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة عن طريق تحسين مجالات التسيير بها وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة، التمويل، الضرائب وقوانين العمل.

3) توافر البنيان المؤسس بأشكاله التنظيمية المختلفة:

أثناء إعادة بناء الاقتصاد الياباني أعطيت الأولوية للصناعات الأساسية في المرحلة الأولى، وعندما تم تحقيق النمو المستهدف في هذه الصناعات برزت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية، وتحقيقا لهذا الغرض قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات من شأنها تنمية الصناعات الصغيرة منها:

❖ إنشاء هيئة المؤسسات الصغيرة عام 1948 وهي هيئة تابعة لوزارة الصناعة والتجارة الدولية، تختص بتخطيط وتنفيذ السياسات اللازمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعمل الهيئة مع الوزارات الأخرى، كما تعمل على توفير مصادر التمويل؛

❖ إنشاء وكالة تنمية المؤسسات الصغيرة في عام 1967 تقوم بالمساعدة على تحديث المنشآت الصغيرة وتقوم خدماتها في مجال التمويل وأنشطة التدريب وتطوير التكنولوجيا، كما تعمل هذه المؤسسات طبقا لما تستهدفه سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة في تحديث وتحسين هيكل الاقتصاد، تحديث النظام الضريبي، وتصحيح الأوضاع السيئة في الأنشطة التجارية من خلال عمليات التعاقد من الباطن؛

❖ الهيئة اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأ مهامهما سنة 1999، و الهدف من إنشائها هو القيام بدور الهيئة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المحاور التالية:[1]

– دعم المشروعات الناشئة التي تعتبرها اليابان اكتشافا لآفاق جديدة و منبع لصناعات رائدة.

– توجيه وتمويل المؤسسات من أجل تحديث أساليب العمل والإنتاج من خلال توفير المساعدات المالية والخدمات الاستشارية؛

– إنشاء نظام خاص من أجل التأمين عن حالات التعثر والتخلف في سداد القرض وأقساطه؛

– توفير عدد من البرامج التدريبية المختلفة في تسع مواقع بجميع أنحاء اليابان لتنمية الموارد البشرية وتأهيلها؛

– توفير خدمات المعلومات والدعم الفني اللازم لتحديث المؤسسات من أجل الوصول بمنتجاتها نحو العالمية؛

– توفير برامج وأنظمة خاصة للحماية من الإفلاس الذي قد تتعرض له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقوم هذا النظام بتغطية ما يقارب 400 ألف مؤسسة.

4) سياسة الإعفاء من الضرائب:

تستعمل اليابان إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب وذلك لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه الاجراءات ما يلي:

❖ الإعفاء من ضريبة العمل، وضريبة العقارات؛

❖ تخفيضات على ضريبة الدخل، والضرائب على الأرباح غير الموزعة؛

❖ نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات الصغيرة؛

❖ نظام ضريبي يشجع إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

5) توفير الأدوات اللازمة لمواكبة التطور التكنولوجي:

[1] – بوقمقوم محمد، معيزي جزيرة، " **إضاءات على بعض التجارب الدولية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة شلف، الجزائر، يومي 17-18، 2006، ص 8.

من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الحصول على الموارد الضرورية مثل: التكنولوجيا المتطورة، التمويل، المعلومات، بالإضافة إلى العمالة المدربة، ومن أجل التغلب على ذلك تقوم الدولة بتوفير العديد من صور الدعم المتمثلة في:

- ❖ دعم المجهودات الذاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل انطلاقة صحيحة لها؛
- ❖ تسهيل الحصول على الموارد اللازمة من معلومات وموارد بشرية وتكنولوجيا حديثة تساعد على تطوير ودعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ زيادة مشاركة الحكومة والهيئات الصناعية والأكاديمية في العمل من أجل تطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق بينهم بما يفيد في تطوير البرامج التدريبية لأصحاب تلك المؤسسات.

6) الحماية من الإفلاس:

إن سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع المؤسسات الصغيرة، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمؤسسات الصغيرة الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمتها بقسط تأميني يدفع شهريا، تقوم بموجبه شركة التمويل الياباني للمؤسسات الفتية ***JASMEC*** بسداد ديون المؤسسة الصغيرة المتعثرة اتجاه المؤسسات الصغيرة الأخرى التي تتعامل معها حتى لا يكون إفلاس المؤسسة سببا في إفلاس مؤسسات أخرى.

7) الإطار التشريعي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لعل صدور التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر دليل على مدى اهتمام اليابان بالمؤسسات الصغيرة، ومن أهم القوانين هو القانون الأساسي رقم 145 الصادر في عام 1963، الذي صيغت في ظله السياسات التي أعطت الأولوية لحل المشكلات المالية وتخفيف القيود الإنتاجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد وضع هذا القانون تعريفا قوميا موحدا متفق عليه للصناعات الصغيرة سواء لمؤسسات الإنتاج السلعي أو الحرفي، ذلك من حيث قيم رأس المال المستثمر وحجم القوى العاملة فيها. ويتكون هذا القانون من عدة بنود أهمها:

- ❖ دور الحكومة والهيئات المحلية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ دعم الابتكار من خلال دعم البحث العلمي والتشجيع على ابتكار منتجات وخدمات جديدة؛

- ❖ العمل على تشجيع الأفراد لإنشاء شركات جديدة وتوفير التدريب اللازم لبداية صحيحة؛
- ❖ توفير الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية؛
- ❖ توفير التدريب اللازم ودعم العلاقات بين الجامعات والمراكز البحثية وأصحاب تلك الشركات من أجل زيادة معرفتهم بالبحث العلمي؛
- ❖ دعم العمالة وحماية حقوقهم بالإضافة إلى توفير التدريب اللازم لهم؛
- ❖ إنشاء مجلس خاص يعمل على وضع السياسات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تحت إشراف وزارات الاقتصاد والصناعة والتجارة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان ذات أهمية كبيرة، حيث اعتمدت عليها الدولة في إعادة إحياء الاقتصاد، وما يميز التجربة اليابانية أيضا هو التنظيم الشديد للهيكل المؤسسي للعمل، من حيث تعدد الجهات التي تعمل من أجل دعم هذا القطاع وتوزيع الأدوار بمنتهى الدقة. بالإضافة إلى ذلك تتميز التجربة اليابانية بالعمل المنظم من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط داخل اليابان ولكن خارجها أيضا، حيث أنشأت الحكومة العديد من المكاتب حول العالم، والتي تعمل على توفير المعلومات اللازمة لأصحاب تلك المؤسسات عن الأسواق الخارجية والفرص المتاحة بها.

الفرع الرابع: التجربة الألمانية

تعتبر ألمانيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 50 مليون أورو، حسب هذا التعريف توجد في ألمانيا حوالي 3.4 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة. تشتغل في مجالات عدة كالحرف، التجارة، الصناعة، الخدمات، السياحة وغيرها، وتمثل 99.7 ٪ من مجموع المؤسسات في ألمانيا، وتحقق رقم أعمال يعادل 43.2 ٪ من رقم الأعمال الإجمالي في البلد، و70 ٪ من مجمل اليد العاملة (حوالي 20 مليون عامل)، وما يقارب 80 ٪ من الممتهنين يعملون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تنتج قيمة مضافة تقدر بـ 57 ٪، وتمثل 46 ٪ من مجموع الاستثمارات المنجزة في ألمانيا.[1]

لقد استخدمت الحكومة الألمانية عدة سياسات من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على المكانة التي تحتلها في الاقتصاد الألماني، منها السياسة الجبائية والضريبية التي من خلالها تحصل

[1] – رمضان مبروكي، **" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 54

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيض جبائي، حيث حصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 على تخفيض بحدود 8 ملايين أورو. ومن أهم الاجراءات المعمول بها في ألمانيا من أجل تنمية ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:[1]

❖ حرص الحكومة الفدرالية على الحد من العوائق البيروقراطية التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وضعت الحكومة نهاية 1999 مجموعة مكلفة بدراسة كيفية تحسين فعالية الإجراءات والنظم المعمول بها وتقديم الاقتراحات اللازمة.

❖ أما بالنسبة للتمويل عمدت السلطات الألمانية إلى تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مجموعة من الإجراءات المساعدة لتلبية احتياجاتها التمويلية، فنجد مثلا في 2001 مبلغ 5.6 مليار أورو خصص ليمنح على شكل قروض بمعدل فائدة تفضيلي، إضافة إلى هذا فإن البنكين: *(la deutsche ausgleichsbank et le kreditanstalt fÜr wiederaufbau)* قاما بإنشاء آليات مساعدة يمكن لجميع المؤسسات المبتدئة والقائمة على حد السواء من الاستفادة منها، حيث تم الموافقة سنة 2001 على منح قروض تصل في مجملها إلى 10 مليار أورو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن اعتماد برنامج تمويل من أجل خلق المؤسسات وضع خصيصا من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة الناشئة يصل إلى 50.000 أورو، والذي يضمن للبنوك تغطية بنسبة 80 ٪، إضافة إلى هذا من أجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولين للحصول على التمويل اللازم، فإن السلطات وضعت عدة نظم من أجل ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ أما فيما يخص مجالات التكنولوجيا، البحث والتنمية والابتكار، فإن الحكومة الألمانية وضعت عدة إجراءات من أجل تحسين القاعدة التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد البرنامج الجديد (*PRO.INNO*) (برنامج تحسين قدرات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذي يهدف إلى تكثيف التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك التعاون بينها وبين المجتمع العلمي، إضافة إلى هذا نجد برنامج حول التقنيات المستقبلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج ترقية الشبكات المبتكرة واللذان انطلقا سنة 1999، ويهدفان إلى دعم مشاريع التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك قطاع

[1]- رمضان مبروكي، نفس المرجع السابق، ص 55.

الحرف) من جهة، وهيئات البحث والمؤسسات الجامعية من جهة أخرى، إضافة إلى هذا تهدف هذه البرامج إلى تنمية الموارد البشرية ودعم برامج البحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ في مجال التكوين والإرشاد، عملت الحكومة الألمانية ممثلة في الفرق التجارية تقدم خدمات متعلقة بالتكوين والإرشاد، حيث في سنة 2000 أنفقت وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا قرابة 30 مليون أورو على التكوين وتقديم الإرشادات والتوجيهات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حوالي 200.000 مؤسسة صغيرة ومقاول شاب استفادوا من هذه الحصة).

❖ من أجل دعم وترقية الصادرات اعتمدت السلطات الألمانية على ثلاث ركائز أساسية من أجل غزو الأسواق الأجنبية الركيزة الأولى هي الغرف التجارية الألمانية من خلال دعم الحصول على الفرص وإنشاء أو وضع نقاط إنتاج في الخارج، أما ثاني هذه الركائز هي الوكالة الفدرالية للإعلام حول التجارة الخارجية من خلال تقديم معلومات دقيقة عن الأسواق والمنتجات الأجنبية، وكذلك عن الشركاء الأجانب المحتملين، ومن جهة أخرى تُقدم نظام معلومات عن النظام العام في الخارج (كالحواجز الجمركية، إجراءات الاستيراد وغيرها)، أما الركيزة الثالثة فهي المصالح الاقتصادية والتجارية على مستوى السفارات الألمانية في الخارج، حيث وبدعم من الوزارة الفدرالية للاقتصاد والتكنولوجيا ومختلف العاملين في هذا المجال تم في بداية عام 2001 إنشاء بوابة على الانترنيت تسمى (*IXPOS*) وهذا في إطار التعاون بين مختلف العاملين في قطاع العلاقات الاقتصادية الخارجية، حيث يقدم الموقع مجموعة من الخدمات المهمة التي تساعد على سير النشاطات التجارية في الخارج إضافة إلى إجراءات الدعم التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول عليها. إضافة إلى كل هذا فإن الحكومة الفدرالية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع ميكانيزمات وأنظمة لتغطية المخاطر السياسية بالنسبة للمؤسسات المستثمرة في الخارج، وتقديم مساعدات من أجل المشاركة في المعارض الدولية.

المطلب الثاني: تجارب الدول السائرة في طريق النمو

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول النامية والدول السائرة في طريق النمو، هذا ما جعلها مصدرا هاما للتنمية في معظم هذه الدول.

الفرع الأول: التجربة الهنديــة

تعتبر الهند من الدول الرائدة في العالم من حيث تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جميع النواحي، وذلك بتوفير البيئة الملائمة لهذا النوع من المؤسسات الذي يحتاج إلى الرعاية والمساندة، هذا ما سعت إلية الحكومة الهندية عن طريق مد جسور التعاون لها وتوفير الآليات والعوامل المناسبة لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين أهم هذه الآليات ما يلي:[1]

أ. عناصر طبيعية و بشرية وراء نجاح المشروعات الصغيرة الهندية: وفقا لما تذكره البيانات والأرقام في هذا الشأن فإن عدد سكان الهند يقترب حاليا من المليار نسمة، و يتسم الاقتصاد الهندي بأن نحو 250 مليون نسمة أي 25 ٪ تقريبا من إجمالي السكان يدرجون ضمن فئة الدخل المتوسط، ويلعب هذا العامل عنصرا فاعلا في اتساع السوق ممثلا في شريحة من السكان تتمتع بقوة شرائية عالية، و تشير التقديرات الدولية في هذا الصدد إلى أنه من المتوقع أن تتجاوز حجم السوق الهندي حجم السوق الصينية خلال العقود الثلاثة القادمة لتصبح الهند أكبر سوق اقتصادي في العالم.

من ناحية أخرى تعتبر الهند معملا لخلق المهارات والخبرات البشرية الإدارية والفنية، حيث تنخفض بها تكلفة التعليم والتدريب لفرصة العمالة الواحدة (وبنفس الجودة) بنحو 10 ٪ عنها في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، كما أن تكلفة إدخال المكننة الحديثة والمعرفة المستندة على درجة عالية من التعليم تنخفض في بعض مناطق الهند الغربية عن مثيلتها في الولايات المتحدة بنحو 15 ٪، وفوق هذا وذاك فإن الاقتصاد الهندي ينمو بمعدل يتراوح سنويا بين 4.8 ٪ و 7.5 ٪ وهو معدل يعتمد أساسا على النمو في القطاع الصناعي والتصديري، مما كان له أثره الملموس في تحسن موقف ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية.

ب. الصناعات الصغيرة الابن المدلل للحكومة الهندية: يمكن القول إن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كان وما زال بمثابة الابن المدلل للحكومة الهندية على اختلاف أنواعها وتوجهاتها، ويبدو أن هنالك نوعا من المصالح أو الفوائد المتبادلة بين الطرفين حالت دون الانفصام بينهما، فمن ناحية لا تستطيع تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة التخلي عن الدعم الحكومي في ظل التطورات العالمية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة، ومن ناحية أخرى وجدت الحكومة في ذلك القطاع ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة

[1]- أيمن علي عمر، " **الصناعات والمشروعات الصغيرة** "، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 287.

البطالة، وهو بعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلا عن تغطية الطلب المحلي على المنتجات، وتوفير العملة الصعبة والتصدير أيضا، ومن هنا جاء الاهتمام الحكومي بذلك القطاع.

ج. أربعة أشكال للدعم الحكومي لقطاع المشروعات الصغيرة في الهند: تتعدد أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل في:

❖ **الحماية:** أصدرت الحكومة قرارا بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط، وضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار.

❖ **التمويل:** بمعنى السماح لتلك المشروعات بالحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها و بآجال مختلفة.

❖ توفير البنية الأساسية لتلك المشروعات في مقدمتها التدريب، تطوير مهارات الإدارة، التكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، فضلا عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة مع بعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى، بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

❖ السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة بشرط تصدير 50 ٪ من منتجاتها للخارج، مما يساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات والميزان التجاري، و توفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

د. جهاز مستقل للصناعات الصغيرة بالهند: تتولى الحكومة الهندية الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى " إدارة الصناعات الصغيرة ". على الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب فضلا عن إنشاء محطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة. كما يقوم هذا الجهاز أيضا بصياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن المنتجات لم تعد تقتصر على السلع الصغيرة فقط بل شملت أيضا السلع الأساسية والتكنولوجية المتطورة.

إذا كان هناك البعض يشعر أحيانا في دول أخرى بأن قطاع الصناعات الصغيرة ينتج المنتجات الرخيصة، فإن هذا غير صحيح تماما في التجربة الهندية حيث تمثل نسبة 35 ٪ من منتجات الصناعات الصغيرة هناك سلعا هندسية فائقة الجودة، وتقوم الفلسفة الهندية في هذا الصدد على فكرة أساسية تتمثل في فتح السوق أمام المنافسة لمنح هذه الصناعة فرصة الاحتكاك مع المنتجات العالمية، ومن ثم تطوير نفسها باستمرار خاصة أن الحكومة لا تستطيع حمايتها في ظل مبادئ تحرر التجارة العالمية. ومن ثم فإن فلسفة الحكومة في هذا الصدد تقوم على فتح مجال أمام تلك الصناعات كي تنتج ما تريد، فإذا فشلت في تحقيق أهدافها قدمت لها دعما من خلال ميزانية أعدت لهذا الغرض قوامها 125 مليون دولار بهدف تصحيح هياكل تلك الصناعات المتعثرة وتحديث أساليب إنتاجها والأخذ بيدها إلى الطريق الصحيح.

ه. وضع صندوق خاص لتطوير التكنولوجيا بالهند: في الوقت نفسه أنشأت الحكومة الهندية صندوقا آخر للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، و تحسين مستوى العمالة بها ورصدت له 50 مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل.

كما تقوم الحكومة الهندية بتوفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع المياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية... وفي هذا الصدد تقرر مؤخرا إنشاء مجمع صناعي ضخم تصل تكاليفه الاستثمارية إلى 1,250 مليار دولار يضم 50 معهدا فرعيا للصناعات الصغيرة، وتتحمل تكاليفه الحكومة بالتعاون مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة هناك.

يتضح جليا من سياسة الحكومة في هذا المجال عدم تحديد مواقع بعينها للصناعات الصغيرة، ولكن الحكومة تقدم مزايا وإعفاءات وخدمات معينة في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.

الفرع الثاني: التجربة الماليزية

على الرغم من قصر عمر التجربة الماليزية نسبيا في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أثبتت تميزا ملفتا بين الدول الناجحة في مجال تنميتها، بسبب إدراكها أهمية هذه المشروعات في التنمية الشاملة

ودورها في تعزيز النهوض بالصناعة الوطنية الماليزية، حيث تشكل هذه المؤسسات أكثر من (90 ٪) من إجمالي المشاريع الصناعية الماليزية لعام 2005. كما تميزت هذه التجربة بحجم المساندة والدعم الكبيرين اللذين تقدمهما الحكومة الماليزية في سبيل تنمية هذه المشروعات، عبر سلسلة من الإجراءات والسياسات الداعمة وتقديم الكثير من التسهيلات والمزايا، كما تشترط في جميع التسهيلات ألا تقل نسبة الملكية الماليزية عن 60 ٪ بهدف دعم الصناعة الوطنية المحلية و لعل من أهمها:

أ. تأسيس هيئة متخصصة بتنمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1996، تسعى من خلالها خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتمتع بالكفاءة والمرونة والقدرة على المنافسة في سوق حرة، ولجعلها متكاملة في التنمية الصناعية الماليزية و قادرة على انتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

ب. إنشاء بنك متخصص لتقديم قروض ميسرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة، وبشروط مشجعة من سقوف تمويل عالية تصل إلى 5 مليون رينجت، ومعدلات فائدة متدينة بحد أعلى 4٪ وفترة سداد من 10 إلى 15 سنة للأصول الثابتة بما فيها فترة سماح حتى سنتين وحتى ثلاث سنوات بالنسبة لرأس المال العامل.

ج. تقديم التسهيلات المالية والضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ شكل إعفاءات ضريبية، والتسهيلات المالية غالبا ما تكون على شكل منح من الحكومة الماليزية بما لا تقل عن 50 ٪ من كلفة المشروع تقدمها عن طريق هيئة تنمية المشروعات، وهذه المنح تقدم إما:

- ✓ لتطوير المنتج وصناعته؛
- ✓ للحصول على شهادات وأنظمة ادارة الجودة؛
- ✓ لمساعدة رواد الأعمال النساء.

د. تقديم برامج تدريبية داعمة لأداء هذه المنشآت تنفذ من قبل المؤسسة الإنتاجية الوطنية (*NPC*) مثل برامج إدارة الجودة، وبرامج إدارة الإنتاجية، وبرامج الإدارة المتميزة وغيرها.

ه. تقديم المنح والحوافر النوعية لبعض الأنشطة المستهدفة بهدف دعم قطاعات معينة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) أو بهدف تطوير أنشطة معينة خاصة بالمنشآت (التسويق، التعبئة، التغليف...) سواء من قبل هيئة التنمية الصناعية الماليزية كحوافر الاستثمار لشركات التكنولوجيا، حوافر تعزيز العلاقات الترابطية

الصناعية، وحوافر إنتاج الآلات والمعدات المتخصصة وغيرها، أو من قبل هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية كمنحة تنمية الأسواق ومنحة ترويج الاسم التجاري.

المطلب الثالث: تجارب الدول العربية

عانت وتعاني الدول العربية مثلها مثل الدول النامية من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى بمعظمها إلى البحث عن حلول تخرجها من حالة التخلف الذي تعيش فيه، ونظرا كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعبت دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة، فقد قررت الدول العربية خوض هذه التجربة عسى أن تكون الحل في علاج مشاكلها بعد أن عوَلت من قبل هذا على المؤسسات الكبيرة والعملاقة.

الفرع الأول: التجربة التونسية

تعد التجربة التونسية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الهامة والرائدة على المستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تضافرت جهود كثيرة لتنفيذه، من أجل تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى لتوفير فرص عمل مستديمة بغية توطين العمالة، ذلك عبر آليات كثيرة وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة نستعرض من أهمها:

أ. إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك مختص في تمويل المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم حيث طرحت أسهمه للاكتتاب على الشكل الآتي:

- 46 ٪ لدى القطاع الخاص والمواطنين عامة
- 54 ٪ بعض المؤسسات الحكومية

وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة، من أصحاب المهن والحرف وحاملي شهادات التعليم المهني والتعليم العالي بغية إدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة أو متوسطة المدى، بشروط ميسرة يصل الحد الأقصى للقرض (10.000) دينار للعاديين و(33.000) دينار للجامعيين وبفائدة بسيطة لا تتجاوز 5 ٪ سنويا، و بفترات استرداد بين ستة أشهر وسبع سنوات، ومدة إمهال تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة.

ب. إحداث الصندوق الوطني للتشغيل سنة 2000 مهمته تكوين (تدريب وتأهيل) الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة أو أولئك الباحثين عن العمل، من خلال تمويله لدورات تدريبية تخصصية موجهة لرفع مستوى مؤهلاتهم وقدراتهم في مجالات تتلاءم مع احتياجاتهم التدريبية.

ج. إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003 مهمته ضمان الأشخاص الغير القادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.

د. إنشاء حاضنات المشاريع مهمتها استضافة أصحاب المشاريع الصغيرة، بغية مساعدتهم في تأمين المكان و المستلزمات والخدمات لفترة معينة لديها، من أجل تمكينهم من متابعة مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء الفترة المحددة لهم.

ه. الاعتماد على جهات رديفة من المجتمع المدني سواء أفراد لهم سمعتهم الاجتماعية أو لجان استشارية معتمدة في الولاية أو جمعيات أهلية مهمتها المساندة والدعم في تنفيذ هذا المشروع الوطني.

و. تقديم الخدمات التسويقية كإقامة المعارض السنوية من قبل بنك التونسي للتضامن، لعرض منتجات المشروعات الصغيرة الممولة من قبله بصورة مجانية، حيث يتحمل على عاتقه كافة الأتعاب والنفقات.

ز. اعتماد نظام وشبكة معلوماتية متطورة وذكية تساعد في اتخاذ القرارات وتبسط عملية الإقراض أقرب ما يمكن، بغية الحصول على أفضل النتائج بأقل الأخطاء.

ح. إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2006 من أجل دعم المشاريع الصناعية والتكنولوجية الرائدة والمشاريع التي تعمل في مجال الطاقة والطاقة المتجددة، تلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق سقوف ما يقدمه البنك التونسي للتضامن.

لعل أهم ما يميز هذه التجربة هو تضافر الجهود جميعا والعمل التضامني المميز والشراكة الحقيقية التي تلاحظ بين كافة القطاعات، سواء العام والخاص أو الأهلي من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني عموما، كما تتميز بحيويتها وتطورها الدائم بما يلائم تطور الاحتياجات والمتطلبات، إضافة إلى الاهتمام البالغ بالعنصر البشري من خلال الأهمية الكبيرة المولاة للتدريب والتأهيل.

الفرع الثاني: التجربة المصرية

تُعد التجربة المصرية في مجال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أنجح التجارب العربية بالرغم من حداثتها نسبيا، وترجع نقطة البداية في برنامج الحكومة المصرية للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سنة 1991 حينما أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية، ووضع حزمة من البرامج والمساعدات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر على النحو التالي:[1]

أ. المساعدات في مجال التمويل: تقدم بعض الهيئات ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددا من المساعدات في مجال التمويل منها:

- ❖ بنك التنمية الصناعية؛
- ❖ شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشأت سنة 1989 بمساهمة 09 بنوك تجارية وشركة تأمين مصرية، وظيفة هذه الشركة ضمان نسبة 50 ٪ من الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة الأنشطة الاقتصادية؛
- ❖ جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين؛
- ❖ الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشأ سنة 1991 بغرض تعبئة تنمية الموارد البشرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة لدوره كشبكة أمان اجتماعية تعمل على تخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المصري والحد من مشكلة البطالة. كما يقدم الصندوق مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره الدائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:

- ✓ برنامج الحاضنات الصناعية، وحاضنات الأعمال، ويعمل على توفير المناخ الملائم لقيام نشاط صناعي وتقديم الرعاية و التأهيل؛
- ✓ برنامج مركز لتنمية الأعمال الصغيرة، برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها؛
- ✓ برنامج المجمعات الصناعية وذلك بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي؛
- ✓ برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة، إضافة إلى برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

[1]- بوقمقوم محمد، معيزي جزيرة، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

❖ جمعية رجال الأعمال (اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال) حيث تتلخص أهداف اللجنة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مداخيلها، ومساندتها في التحول من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي والمساهمة في حل مشاكل البطالة ، إضافة إلى تقديم التسهيلات المالية ومنح القروض قصيرة وطويلة الأجل، ويراعى في منح القروض أن يكون حجمه متوافقا مع نوعية العمل، وأن يتم منحه في الوقت المناسب وبفائدة مناسبة، وقد قدمت هذه اللجنة حتى عام 2000 خدمات لحوالي 60 ألف مشروع، وقد قدر إجمالي القروض المقدمة حوالي 125 مليون دولار أمريكي.

ب. المساعدات المقدمة في مجال التسويق والعمالة: يلعب بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية دورا بارزا في مجال التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يشتركان بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية والمحلية لعرض منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يقرضها البنك لتسويقها وفتح الأسواق الخارجية أمامها، وإتاحة الفرصة لأصحابها لحضور هذه المعارض وتبادل الخبرات والمعلومات والإحاطة بأحدث ما يقدمه العلم من تكنولوجيا، ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم العون للمصدرين الجدد فيما يخص الإجراءات المطلوبة، وتعريفهم بالقواعد والتدريب على أساليب العرض والبيع والتصدير، إلى جانب ما سبق ذكره يتولى الصندوق تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية في ثلاثة محاور هي:

❖ أصحاب المؤسسات الصغيرة والعاملون فيها والمروجون؛

❖ الخبرات الفنية المسؤولة عن دعم المؤسسات ص و م في المؤسسات العامة والخاصة؛

❖ المشرفون والمنظمون والمسؤولون عن المشروعات الصغيرة، إذ يتعامل الصندوق مع أكثر من 120 وكالة منفذة وجهة وسيطة لتنفيذ مشروعاته.

الجدير بالذكر أن المساعدات المقدمة للعمالة في مصر لا تقتصر على التدريس فقط، وإنما تتعدى ذلك لتشمل المساعدات في مجال التأمين الاجتماعي الذي يغطي جميع الأحجام المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: التجربة السعودية لدعم القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة

لقد وصل ترتيب المملكة إلى 53 من بين 89 اقتصادا عالميا، وإن كانت المملكة قد حققت تطورا ملحوظا في العقدين الماضيين إلا أنها لازالت في الربع الثالث من التوزيع العالمي لقيم مؤشر التنافسية الصناعية،

واستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من صغر حجمها للتكيف مع متغيرات الأسواق ومع تقنيات الإنتاج. هذا نتيجة المحاور التي ركزت عليها الإستراتيجية الوطنية للصناعة، التي بدورها تبنت مجموعة من البرامج لدعم وتنمية القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة القائمة وتحسين إنتاجيتها وهي:[1]

أ. برنامج الحاضنات للصناعات الصغيرة والمتوسطة: الذي يهدف إلى إنشاء مجموعة من الحاضنات التقنية بأنواعها وحاضنات الأعمال لتدريب رجال وسيدات الأعمال على مهارات الأعمال وإنتاج جيل جديد سعودي من الصناعيين الشباب، كما يهدف إلى إنشاء حاضنات تقنية خاصة مرتبطة من الشركات الكبيرة، أي إنشاء طيف متنوع من الحاضنات بأنواعها المختلفة.

ب. برنامج مراكز موارد الأعمال: يسعى إلى إنشاء مراكز أعمال رئيسية وفروع لها تحقق الانتشار الجغرافي المتوازن، بحيث تقدم برامج تدريب للعمالة على مهارات الإنتاج والإدارة والمحاسبة وتطوير الموارد البشرية، كما تقدم أيضا خدمات المعلومات وفرص التسويق المحلي والخارجي وفرص التشارك مع رؤوس الأموال الأجنبية وفرص التعاقد على المناولة مع الشركات الكبيرة ونوعية الفرص المتاحة للتنمية التقنية من خلال البرامج في محور شبكة العلاقات بين الابتكار والتطوير والإنتاج الصناعي.

ج. برنامج مركز تنمية التنافسية والتحديث الصناعي: يتمثل بإنشاء مركز تحديث يعمل على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة في القطاع الصناعي من أجل تأهيلها للإنتاج الصناعي الحديث، ورفع كفاءة عملياتها، ووصلها بالمنظومة الصناعية الحديثة سواء التي يضمها البرنامج التنفيذي الحالي أو المشروعات الواقعة في البرامج التنفيذية الأخرى، وبالأخص شبكة الابتكار الصناعي فضلا عن توفير فرص الاستثمار من تسويق براءات الاختراع وتطوير المبتكرات بالتعاون مع الشركات الكبيرة.

د. برنامج آليات التمويل الصناعي: الهدف من هذا البرنامج هو إنشاء آليات تمويل جديدة لتحفيز المشروعات الصناعية الصغيرة على تمويل استثماراتها والتحديث الصناعي والتنمية التقنية، ذلك من خلال آلية مع صندوق التنمية الصناعية السعودي ومع البنوك الوطنية، فضلا عن تحفيز المشروعات الصناعية الكبيرة على إنشاء صندوق دعم المشروعات الصغيرة ذات العلاقة، ويضم هذا المشروع المبادرات الوطنية الحالية مثل تيسير/ كفالة.

[1] – ثائر محمود رشيد، إيناس محمد رشيد، **"استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية– مع إشارة إلى تجربة العراق"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 5، العدد 10-2013، ص 145.

في الأخير يمكن القول لقد أدركت معظم الدول المتقدمة منها أو النامية بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبادرت لاتخاذ الإجراءات ووضع السياسات الملائمة من أجل النهوض بهذه المؤسسات وجعلها قطاعا يحتل مركزا هاما في الاقتصاد الوطني، كما رأينا أيضا أن الدول العربية من خلال بعض التجارب (مصر، تونس والسعودية) تهتم أيضا بهذه المؤسسات من خلال البرامج والسياسات، كما رأينا أيضا بأن السياسات الخاصة بدعم القطاع تختلف من دولة لأخرى باختلاف الإمكانيات المتاحة واختلاف درجة التطور.

خلاصة الفصل:

إن مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحمل من الأهمية ما يعادل أهمية أي نشاط اقتصادي، كون أن هذا النسيج يشكل جزءا فعال داخل أي اقتصاد وطني، بالرغم من هذا الوعي المتزايد بأهمية هذا القطاع في اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، من خلال ما تساهم به من القيمة المضافة واستيعاب العمالة.

ومما سبق يتضح أن تقديم الدعم والترقية لهذا القطاع الفتي من طرف الحكومات يعتبر عنصر أساسي ورهان حقيقي من أجل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسواق الخارجية ومواجهة التحديات العالمية في ظل ديناميكية المتغيرات الاقتصادية المعقدة.

الفصل الثاني:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

عند الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لا بد من الأخذ بالحسبان عدة اعتبارات والوقوف عند محطات جدّ هامة، تأتي في مقدمتها خصوصية الاقتصاد والمجتمع الجزائري ككل اللذان عاشا حقبة من الزمن، كانت تعد فيه المنظمات والمؤسسات الكبيرة الحجم هي الوحيدة القادرة على صنع النمو والتطور، بينما الهياكل ذات الحجم الصغير كانت مهمشة قليلا ما يسمح لها بممارسة أنشطة بسيطة، وكثيرا ما فسرت هذه الذهنية والثقافة السوسيو- اقتصادية على أنها من مخلفات مخططات النمو في عهد الاقتصاد الإداري المخطط، ثم بعد ذلك وفي نهاية الثمانينات يتوجه الاقتصاد الجزائري لمسار الانفتاح وتبني ميكانيزمات اقتصاد السوق محدثا نقلة نوعية شهدت ضمنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا رغم العراقيل التي واجهتها للاندماج الفعلي التام في النسيج الاقتصادي، حيث أصبحت تعد هذه المؤسسات النموذج الأكثر انتشارا في الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد تسارع خطى التطورات الاقتصادية العالمية أدى بالجزائر إلى دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري، حيث أدت تلك التطورات العالمية ومحاولة الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوربي، مما يوجب دعم هذه الصناعات لمساعدتها في الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية ومواجهة التحديات التي تتعرض لها، خاصة أن هذا القطاع الفتي داخل محيط اقتصادي كلي غير تنافسي كما رأينا سابقا ومناخ أعمال ضعيف.

نتيجة هذه الأوضاع لجأت الجزائر إلى دعم هذا القطاع بالعديد من البرامج والتعديلات أهمها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع بعض الاستراتيجيات لتشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكريس روح المقاولة من خلال مجموعة من التسهيلات، بداية من وضع تعديلات على المستوى القانوني، وتحسين المناخ الاستثماري وتهيئة البيئة المناسبة لهذا القطاع حتى يكون المحرك الفعال للتنمية وتلبية حاجات السوق من السلع والخدمات المختلفة.

المبحث الأول: تطور وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو، تلك هي الثقافة السائدة في بلدان العالم برمته والتي تبنتها الجزائر بفسحها المجال أمام المقاول والذي لعب الدور الأساسي بتسخير ماله وكفاءته المحدودة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ساعيا لنموها وتوسع حقل نشاطها.

لقد شهد هذا القطاع منعرجا هاما بصدور مرسوم توجيهي حامل لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معززا بمواد تفصيلية تدل على تجند للنهوض بهذا القطاع اعترافا بأهميته، مبرزا دور السلطات العمومية والمحلية لتشجيع عملية خلق مؤسسات من هذا الحجم من طرف المبادرين حاملي الأفكار الاستثمارية والاستفادة من التجارب السابقة والخبرات الأجنبية غاية في بعث وإرساء ثقافة وروح المبادر في المجتمع.

المطلب الأول: تطور المؤسسات ص و م

عرف الاقتصاد الجزائري حركية ملحوظة في السنوات الأخيرة نتيجة البرامج الموضوعة من طرف الدولة نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، لتحقيق النمو والتوازن الاقتصاديين، حيث تكمن هذه البرامج خاصة في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والبرنامج الخماسي (2010-2014) لتوطيد النمو الاقتصادي، لقد عملت هذه الأخيرة على تحسين المناخ الاستثماري وعرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا، نتيجة توسع نطاق الاستثمار والاهتمام بهذا القطاع الفتي، فكانت بداية الاهتمام الفعلي بإنشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع، ومع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو- متوسطي، وكذا توقيعات "**ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" في جوان 2000"، كما سعت الوزارة الوصية على إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001.

والجدول يوضح تطور تعداد المؤسسات ص و م في الجزائر خلال 2001- 2016 كما يلي:

الجدول رقم 2 ـ 1: تطور وتوزيع المؤسسات ص و م حسب الطابع القانوني 2001 - 2018

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		المجموع
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	
2001	179893	99,56	778	0,44	180 671
2002	189552	99,59	778	0,41	190 330
2003	207949	99,62	778	0,38	208 727
2004	225449	99,65	778	0,35	226 227
2005	245842	99,64	874	0,36	246 716
2006	269806	99,72	739	0,28	270 545
2007	293946	99,66	666	0,34	294 612
2008	392013	99,84	626	0,16	392 639
2009	455398	99,87	591	0,13	455989
2010	471634	99,88	557	0,12	472191
2011	511856	99,88	572	0,12	512428
2012	550511	99,89	557	0,11	551068
2013	601583	99,90	557	0,10	602140
2014	656949	99,91	542	0,09	657491
2015	716895	99,92	532	0,08	717427
2016	786989	99,96	390	0,04	787379
2017	832181	99,96	267	0,04	832448
2018	881211	99,97	261	0,03	881472

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " **نشريات المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " ، 2001- 2019، الجزائر.

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر عدد المؤسسات في سنة 2018 بـ 881472 مؤسسة في كل من القطاع الخاص والعام، هذا بعد ما كانت سنة 2017 تقدر بـ: 832448، حيث كان يبلغ العدد الإجمالي 180671 مؤسسة سنة 2001، هذا التطور راجع إلى الاهتمام الجاد من طرف الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التحولات التي تمر بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي التي ركز على جوانب التنمية الدائمة.

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة، كذلك هناك استمرار في ارتفاع هذا النوع دون الانخفاض خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدد المؤسسات الخاصة سنة 2001 يقدر بـ:179893 مؤسسة لتبلغ سنة 2018 بـ: 881211 مؤسسة، بزيادة تقدر بـ: 701318 مؤسسة مقارنة بسنة 2001. إن هذه الزيادة دليل على تحفيز القطاع الخاص من طرف الدولة في إنشاء وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام استقر عددها عند 778 مؤسسة منذ سنة 2001 حتى سنة 2004، ثم ارتفع هذا العدد إلى 874 مؤسسة سنة 2005 وهي زيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالزيادة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وفي سنة 2006 انخفض عدد مؤسسات القطاع العام ليبلغ 739 مؤسسة، ليستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2018 ليبلغ عددها 261 مؤسسة. ويمكن تفسير هذا التراجع إلى التخلي على هذا النوع من المؤسسات في القطاع العام نتيجة لترك المبادرات الخاصة للشباب وتمكينهم من الخوض في مجال الاستثمار. كما يمكن تفسيره أيضا إلى عمليات الخوصصة التي شهدتها الجزائر منذ برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي بتحويل الملكية للمؤسسات العمومية إلى الخواص. حيث كانت هذه التحولات نتيجة الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

الشكل رقم 2 ـ 1: تطور تعداد المؤسسات ص و م 2001 - 2018

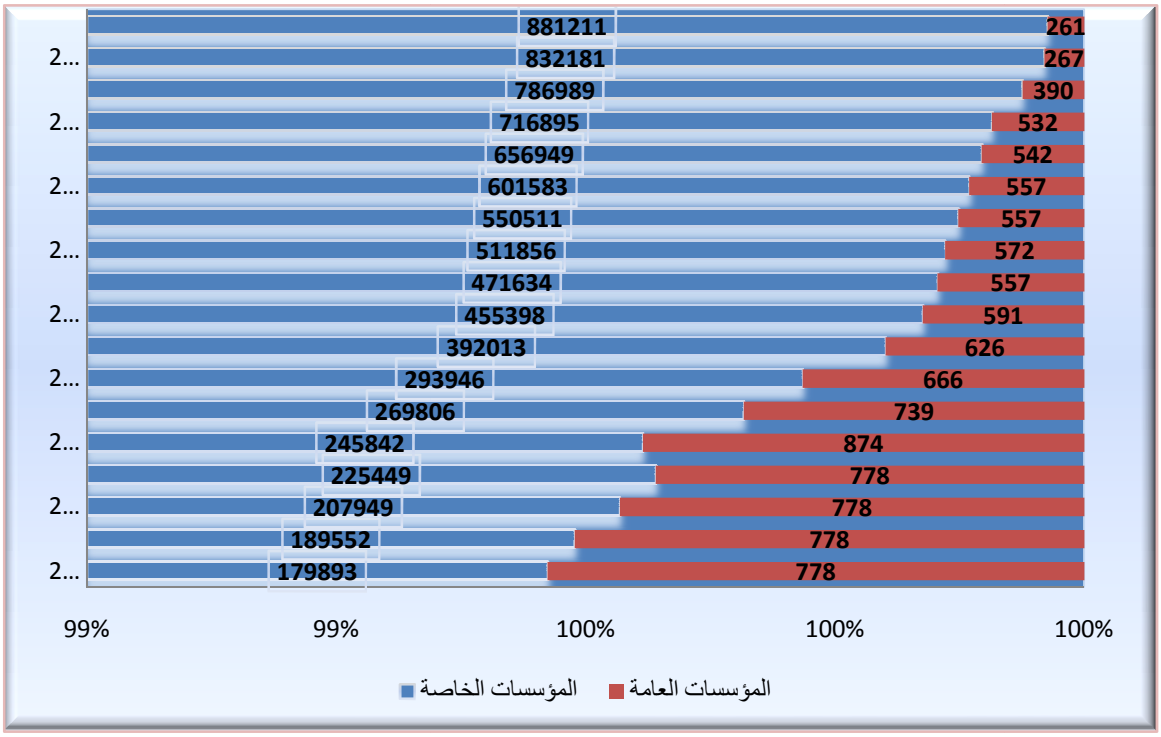

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم

الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2016 التي بلغ عددها 787379 مؤسسة بالإضافة إلى مجموع النشاطات الحرفية البالغ عددها في نفس السنة بـ: 235242 نشاط حرفي، أي المجموع الكلي يعادل 1022621 مؤسسة ونشاط حرفي، كما يلي:

الجدول رقم 2 ـ 2: توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2018

حجم المؤسسة حسب العمال	عدد المؤسسات	النسبة ٪
أقل من 10 عمال	1107607	**97**
من 10 إلى 49 عامل	29688	**2,6**
من 50 إلى 249 عامل	4567	**0,4**
المجموع	**1022621**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، **"نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، عدد 34-2019، الجزائر، ص09.

من الجدول والشكل نلاحظ أن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال تسيطر على أغلب الفئات الأخرى بنسبة تقدر بـ: 97 ٪ ،من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 49

عامل بلغ عددها سنة 2018 بـ: 29688 مؤسسة أي بـ: 2,6 ٪ من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 249 عاملا بلغ عددها 4567 بـ: 0,4 ٪ من إجمالي المؤسسات. والسبب راجع إلى سهولة انشاء وخلق المؤسسات المصغرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب تمويلا أكبر من جهة، و من جهة أخرى تتطلب مساحة عقارية أكبر من المؤسسات المصغرة. هذا ما يؤدي إلى الانتشار والتطور السريع لهذا النوع من المؤسسات.

الشكل رقم 2 ـ 2: توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2018

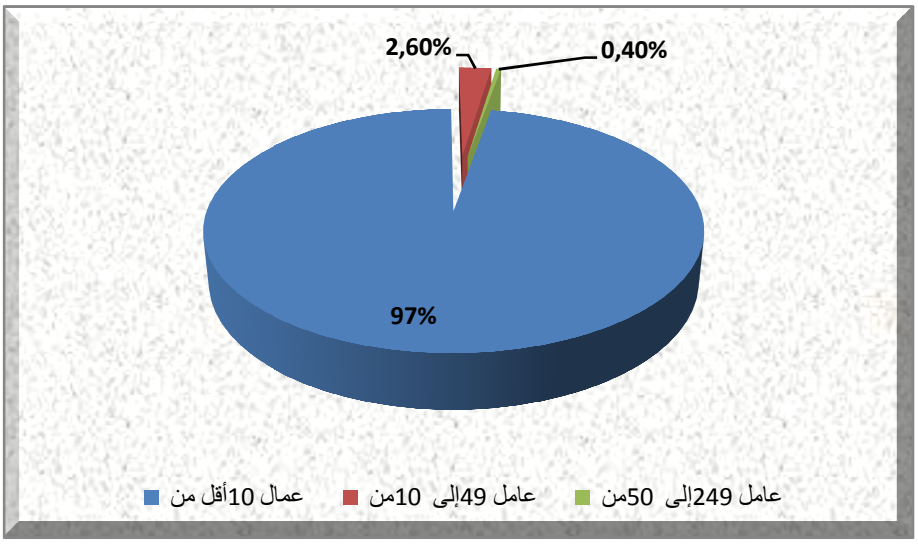

المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الثالث: توزيع المؤسسات ص و م حسب النشاط

الفرع الأول: المؤسسات الخاصة

كما ذكرنا سابقا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية بما فيها النشاطات الحرفية بلغ 1022621 سنة 2016، حيث يستحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات والبقية للقطاع العام، إلا أن القطاع الخاص يتكون من مجموعتين أساسيتين: أشخاص معنوية التي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الخاصة، بـ 575906 مؤسسة خاصة معنوية، ومؤسسات خاصة تابعة لأشخاص طبيعية وهم أصحاب الحرف أو المهن الحرة وأصحاب نشاطات الصناعة التقليدية.

من هذه الإحصائيات نتطرق إلى توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات الخاصة بالأشخاص المعنوية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 2 ـ 3: توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2016

فروع النشاطات	عدد المؤسسات	النسبة ٪
الخدمات	302564	52,53
البناء والأشغال	174848	30.36
الصناعة	89597	15.55
الفلاحة والصيد البحري	6130	1.06
خدمات متعلقة بالصناعة	2767	0.48
المجموع	**575906**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، **" نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، العدد 30، 2017، ص 10

يظهر جليا من خلال الجدول والشكل أعلاه مدى كبر الحصة التي يحظى بها قطاع الخدمات حيث بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع بـ: 302564 مؤسسة، أي بنسبة 52,53٪. ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 30,36٪، بـ: 174848 مؤسسة، ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة 15,55 ٪، ثم الفلاحة والصيد البحري 1.06٪ وفي الأخير يأتي قطاع له صلة بالصناعة بنسبة 0.48٪.

واحتل قطاع الخدمات المركز الأول من بين فروع النشاط نظرا لحساسية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني والذي ما يزال يحتاج الدعم والترقية .كما يظل قطاع البناء والأشغال العمومية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى بنسبة كبيرة وهذا نظرا لحتمية التعمير والبناء والتشييد التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال وخاصة في العشرية الأخيرة وما زال هذا القطاع يستقطب مقاولين جدد شاهدا لعمليات خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بصفة مستمرة.

الشكل رقم 2 ـ 3: توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات 2016

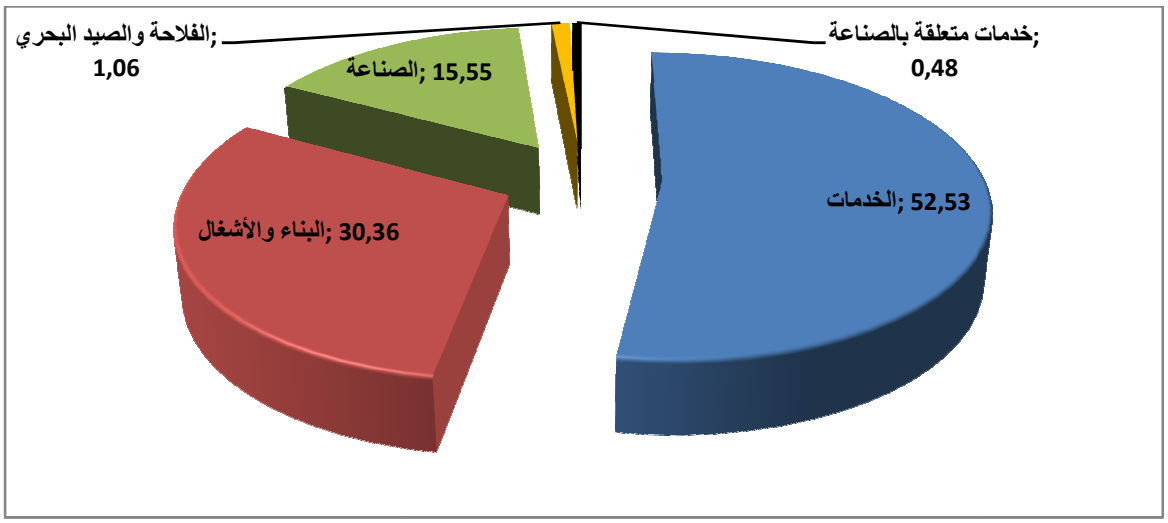

المصدر: من اعداد الطالبة

الفرع الثاني: المؤسسات العامة

إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام بلغ 390 مؤسسة سنة 2016 بنسبة تقدر بـ 0,04 ٪ من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توزع حسب فروع النشاطات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 2 ـ 4: توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016

فروع النشاطات	عدد المؤسسات	النسبة ٪
الخدمات	81	20.76
البناء والأشغال	28	7.17
الصناعة	97	24.87
الفلاحة والصيد البحري	181	46.41
خدمات متعلقة بالصناعة	3	0.76
المجموع	**390**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " **نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، العدد 30، 2017، ص 10

أول أمر يلفت الانتباه من خلال الجدول والشكل أعلاه بمجرد النظر إليهم يلاحظ أن هناك اختلاف في نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب فرع النشاط مقارنة بالقطاع الخاص، حيث يحتل قطاع الفلاحة الصدارة بنسبة 46,41 ٪ نظرا لأهمية هذا القطاع وتوليه أهمية كبيرة من طرف الدولة، ثم يأتي قطاع الصناعة بنسبة 24,87 ٪ نظرا للجهود المبذولة من طرف القطاع العمومي وتكييف السياسات

الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يأتي نشاط الخدمات بـ:20,76 ٪ بعد ما كان يحتل الصدراة في القطاع الخاص، ثم قطاع البناء والأشغال بـ: 7,17 ٪، بعد ما كان يحتل المرتبة الثانية في القطاع الخاص هذا ما يدل على ترك الدولة للمبادرين الخواص في هذا المجال، وفي الأخير يأتي نشاط الخدمات التي لها صلة بالصناعة بـ: 0,76٪.

الشكل رقم 2 ـ 4: توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2016

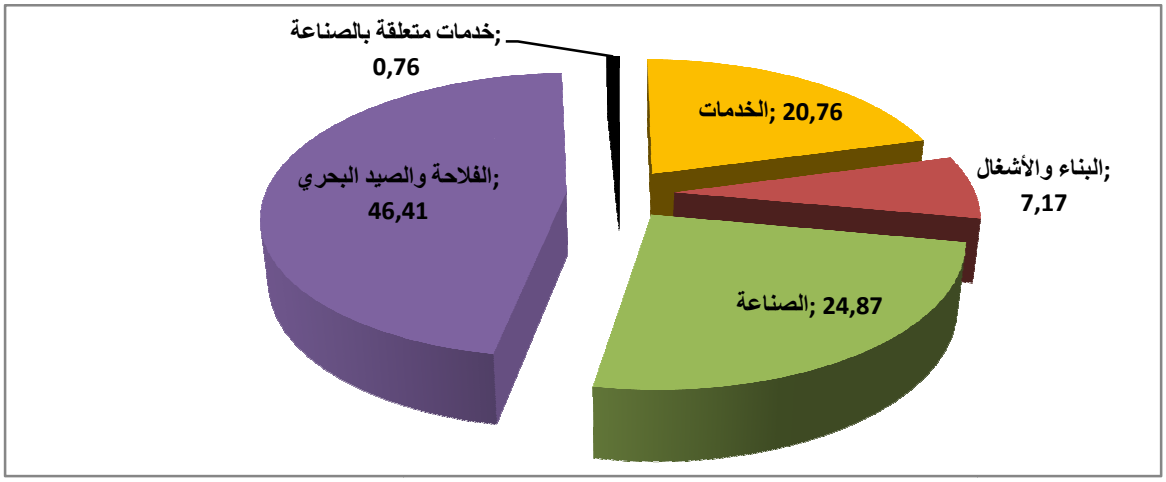

المصدر: من اعداد الطالبة

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

إن الاهتمام المتزايد والمتنامي على المستويين النظري والتطبيقي، بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يأتي من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل ما بين قطاعات النشاط الاقتصادي أولا، وبما تحققه في حد ذاتها من مزايا تدفع مسار التنمية الاقتصادية إلى الأمام حيث في أغلب الدول كما في الجزائر أصبحت هذه المؤسسات محركا حقيقيا قوي لتنمية البلد وقدراته وتجنب مشاكل اجتماعية حلت بفضل هذه المؤسسات، وهذا ما عبر عليه "***REAL JACOB***" بقوله "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي حاليا أهم محرك للنمو والتجديد في الاقتصاد"[29] ، ومن هذا المنطلق أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة في الجزائر يحتل موقعا مهما في الاقتصاد الوطني، ويتزايد دور المؤسسات يوما بعد يوم ولقد تم تأكيد هذا الدور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مختلف الدراسات والبحوث المهتمة بالتنمية الاقتصادية، وهو ما جعلها أداة لاستيعاب العمالة وتحقيق الإنتاج وخلق القيمة المضافة ومساهمتها في الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

[29] -Real Jacob, "***La PME « apprenant » information, connaissance, interaction intelligence***", Institut de recherche sur les PME, Quebec, 2000, p20.

المطلب الأول: المؤسسات ص و م وسوق العمل

كما رأينا في المطلب الأول، فقد سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وهذا ما تبعه زيادة في عدد مناصب الشغل المنشأة كما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 2 ـ 5: تطور مناصب الشغل المصرح بها 2010 – 2016

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العمومية	المجموع	العمالة الاجمالية	مساهمة م ص وم في العمالة٪
	الأجراء	أرباب العمل				
2010	958 515	618 515	48 656	**1 625 686**	9 735 000	**16.69**
2011	1 017 374	658 737	48 086	**1 724 197**	9 599 000	**17.96**
2012	1 089 467	711 275	47 375	**1 848 117**	10 170 000	**18.17**
2013	1 176 377	777 259	48 256	**2 001 892**	10 788 000	**18.55**
2014	1 259 154	851 511	46 567	**2 157 232**	10 239 000	**21.57**
2015	1 393 256	934 037	43 727	**2 371 020**	10 594 000	**22.38**
2016	1 489 443	1 022 231	29 024	**2 540 698**	10 845 000	**23.42**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، **" النشريات الخاصة بالمعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".**

ONS ; activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2016 ; **N° 763 ;** p 11 www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه، لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تخلق 2540698 منصب شغل سنة 2016، بعد ما كان عدد العمال في هذا القطاع سنة 2010 يقدر بـ: 1625686 عامل، أي بنسبة تطور تعادل 56.28٪ ، هذا تطور هام جدا ولكن غير كاف نظرا لدرجة البطالة التي هي عليها الجزائر، حيث كانت الزيادة في المؤسسات الخاصة لها الفضل في هذا التطور، لا شك أن زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتطويرها يزيد في خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة، خاصة وأن مثل هذه المؤسسات لا تعتمد على تكنولوجيا كبيرة، ولا رأس مال كبير وهذا ما يفسر تطور مناصب الشغل من سنة لأخرى بالإضافة إلى عوامل إضافية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- زيادة الأنشطة للمؤسسات من سنة لأخرى يجعلها تحتاج إلى أيدي عاملة أكثر.
- زيادة الأنشطة التجارية مع زيادة تحرير الاقتصاد.

- خوصصة المؤسسات العمومية وتفكيكها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة منها، لصالح العمال وأخرى لخواص وطنيين وأجانب، سمحت بإعادة إدماج العمال المسرحين وتشغيل عدد آخر من الأجراء.

أما بالنسبة لمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الاجمالية خلال الفترة المدروسة تتراوح ما بين 16,69 ٪ سنة 2010 و بـ: 23.42 ٪ سنة 2016، هذه النسب تعتبر جيدة إذا ما قارناها بوضعية واتجاهات الاقتصاد الجزائري، أما إذا قارناها بنسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لبعض الدول المتقدمة التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل 70 ٪، فتعتبر جد ضعيفة.

المطلب الثاني: المساهمة في القيمة المضافة

الجدول التالي يوضح تطور القيمة المضافة في كلا القطاعين للفترة ما بين 2010-2015:

الجدول رقم 2 ـ 6: تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010-2015

الوحدة : مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
القطاع الخاص	4 681.68	**85**	5 137.46	**85**	5 813.02	**88**	6 741.19	**88**	7 338.65	**86**	7 924.51	86
القطاع العام	827.53	**15**	923.34	**15**	793.38	**12**	893.24	**12**	1 187.93	**14**	1 313.36	14
المجموع	**5 509**	**100**	**6 061**	**100**	**6 606**	**100**	**7 634**	**100**	**8 527**	**100**	**9 237.87**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، **" نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، العدد 30، 2017، ص 42

الملاحظ من الجدول أن تطور القيمة المضافة كان في كل من القطاع الخاص والقطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنّ تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص منذ سنة 2010 إلى 2015 بـ: 3242,83 مليار دينار ممثل بمعدل تطور يعادل 69,26٪، هذا التطور نتيجة زيادة خلق وإنشاء المؤسسات وتوسعها في الاقتصاد الوطني، كما شهد أيضا التطور في القيمة المضافة بالنسبة للقطاع العام رغم تراجع تعداد المؤسسات العامة في هذه السنوات حيث تطور بـ: 485,03 مليار دينار خلال الفترة المدروسة أي بنسبة ٪58,70.

من جهة أخرى ظل القطاع الخاص في هذه الفترة يحتل المركز الأول من حيث المساهمة في القيمة المضافة خلال كل الفترة المدروسة، هذا راجع إلى تزايد وتطور تعداد المؤسسات الخاصة. وهذا ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

الشكل رقم 2 ـ 5: مساهمة المؤسسات ص و م في القيمة المضافة حسب القطاع 2010 – 2015

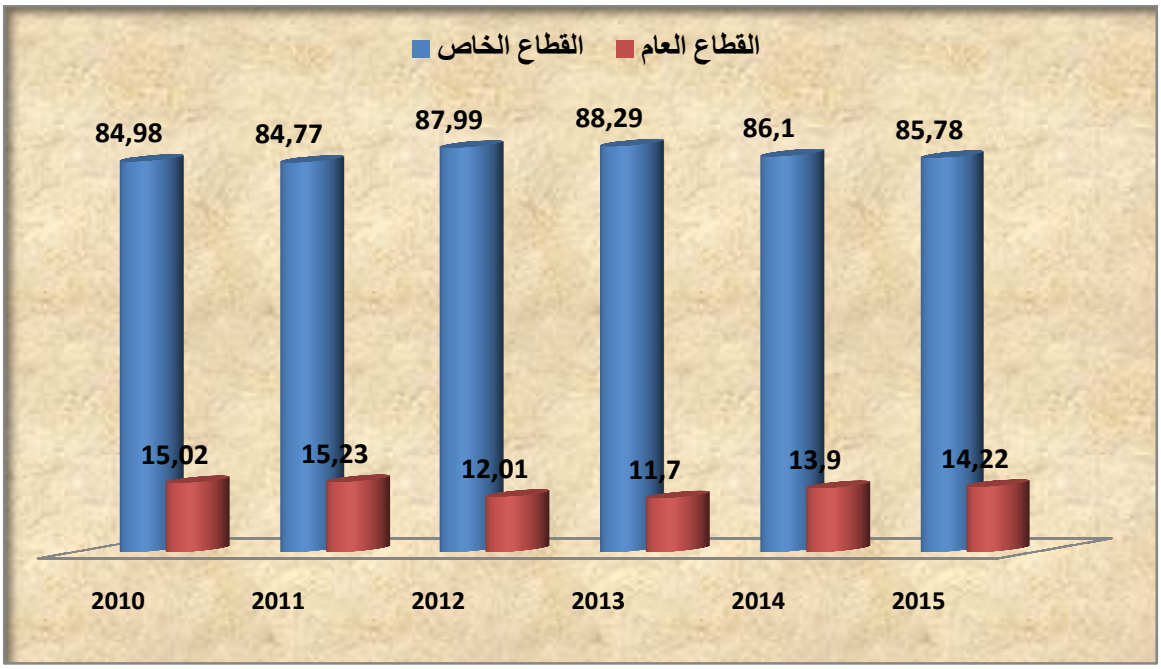

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: المساهمة في الصادرات خارج المحروقات

كما ذكرنا سابقا حول الدور الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة في التشغيل، القيمة المضافة، الناتج الداخلي خارج المحروقات، إلا أن هذا الدور لا ينحصر فقط في هذه المجالات، بل لهذه المؤسسات إسهام كبير في مجال التجارة الخارجية عامة والتصدير خاصة.

حيث تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دخول الأسواق الخارجية من خلال اقتحام مجال التصدير، غير أن هذه الخطوة ما تزال محتشمة، بسبب عجز غالبية المؤسسات القيام بوظيفة التصدير، وبسبب عدم تحكمها في الاستمرارية والانتظام، لأن التصدير يعد نشاطا جد حساس يتطلب توفير شرطين أساسين وهما الاستمرارية والانتظام.

لمعرفة أهم أنواع الصادرات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات، نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم 2 ـ 7: أهم المنتجات المصدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015 – 2016

الوحدة: مليون دولار

المنتوج	2015		2016		معدل التطور ٪
	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪	
الزيوت والمواد المشتقة من النفط	524.88	26.66	388.18	21.80	26.04 -
الأمونياك (محلول النشادر)	477.02	24.23	323.92	18.19	32.10 -
الأسمدة المعدنية	419.44	21.30	477.68	26,82	6.73
قصب السكر أو الشمندر	149.85	7.61	231.65	13.01	54.59
الهيدروجين الحلقي	52.05	2.64	36.32	2.04	30.22 -
فوسفات الكالسيوم	95.29	4.84	77.99	4.38	18.16 -
الكحول غير الحلقية	29.28	1.49	26.38	1.48	9.90 -
الهيدروجين والغاز النادر	27.28	1.39	24.39	1.37	10.59 -
التمور	34.7	1.76	37.52	2.11	8.13
الأسلاك والكابلات العازلة	1.79	0.09	19.19	1.08	972.07
المجموع الجزئي	**1 811.58**	**92.01**	**1 643.22**	**92.26**	**9.29 -**
المجموع الكلي	**1 969**	**100**	**1 781**	**100**	**9.55 -**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، **"نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، 2017، ص53

من بيانات الجدول يتبين لنا أن هناك عدة أنواع تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصديرها خارج قطاع المحروقات، إلا أن الصادرات الكلية انخفضت سنة 2016 حيث بلغت هذه القيمة 1781 مليون دولار بعدما كانت تقدر بـ: 1969 مليون دولار سنة 2015، أما بالنسبة لأهم أنواع المنتجات المصدرة مثل (الزيوت، الأمونياك، الأسمدة المعدنية، قصب السكر، فوسفات الكالسيوم، الهيدروجين الحلقي)، فهي تمثل النسبة الأكبر من الصادرات الكلية خارج المحروقات. حيث تعتبر هذه الأنواع من المنتجات ليس لها ميزة تنافسية عالية.

عموما ما يمكن استنتاجه هو أن أهم وغالبية المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منتجات غير تنافسية.

المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو ولعب دور قيادي في التنمية الوطنية. وينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير و توفير المرافق.

هناك مجموعة من تدابير المرافقة ذات طابع غير مادي و ممولة بشكل كلي أو جزئي من طرف السلطات صاحب برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: المرجعية القانونية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنصوص عليه في القانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فقد جاء لسد الفراغ القانوني اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تكريس ثقافة المؤسسة والعمل على ترسيخها داخل المجتمع عن طريق تكثيف النسيج المؤسساتي والصناعي من أجل إنشاء الثروات وتوفير مناصب الشغل، وينص القانون عموما على:[30]

- إنعاش النمو الاقتصادي؛
- إدراج تطوير المؤسسات ص و م ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميادين نشاطها؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها؛
- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

---

[30]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **"القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، عدد 77-15 ديسمبر 2001، ص 04-09.

- تأسيس بنك المعلومات خاص بالمؤسسات ص م يتماشى مع التكنولوجيا المعلوماتية العصرية؛

- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية؛

- إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- إنشاء صناديق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إثر هذا القانون قد وافق مجلس الوزراء الجزائري بتاريخ 08 مارس 2004 على البرنامج الذي تقدمت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، وقد حددت مدة تنفيذ البرنامج بـ 6 سنوات ابتداء من سنة 2006، ويمول هذا البرنامج من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الآليات التي جاء بها القانون ونص عليها لم تأت بمحض الصدفة بل جاءت نتيجة لتشخيص تحليلي معمق لحالة ووضعية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولمحيطها الغير الملائم الذي تدور في فلكه، لمعالجة مختلف المؤثرات والضغوطات والعوائق الداخلية والخارجية للمؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف برنامج التأهيل

إن الأهداف التي وضع من أجلها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن نوضحها فيما يلي:[31]

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة؛

- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب؛

---

[31]- مصطفى بن بادة، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبل الجزائر ما بعد البترول**" ، مجلة أبحاث اقتصادية، الجزائر، العدد 11 ماي 2009، ص 48-49.

- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق؛

- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، وينتظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات ص و م ذي تنافسية وفعالية في سوق مفتوح وإنشاء قيم مضافة جديدة وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي والتقليل من حدة الاقتصاد الغير الرسمي، ووضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة والاقتصاد الوطني؛

- إنشاء مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إنجاز 25 مركز تسهيل و 25 مشتله ما بين 2005-2009 ويتم إنجاز كذلك 4 مراكز تسهيل و 10 مشاتل في إطار برنامج 2010-2014؛

- ترقية المناولة الصناعية باعتبارها من أهم الوسائل لتنمية القطاع والأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبما أن القطاع الصناعي الجزائري يجهل مفهوم المناولة ويتميز بعدم وجود ثقافة التعاون بين المؤسسات وضعف المعلومات حول هذا الجانب، أوجب وضع الآليات اللازمة القادرة على رفع حجم المناولة، وتكوين القطاع الصناعي، بإنشاء وتأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام وكذا مع الشركاء الأجانب.

الشكل التالي يوضح مخطط عملية التأهيل وفق البرامج المطبقة في الجزائر:

الشكل رقم 2 ـ 6: أهداف ومتطلبات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

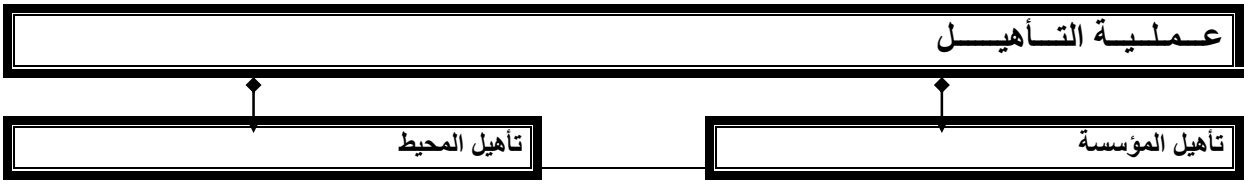

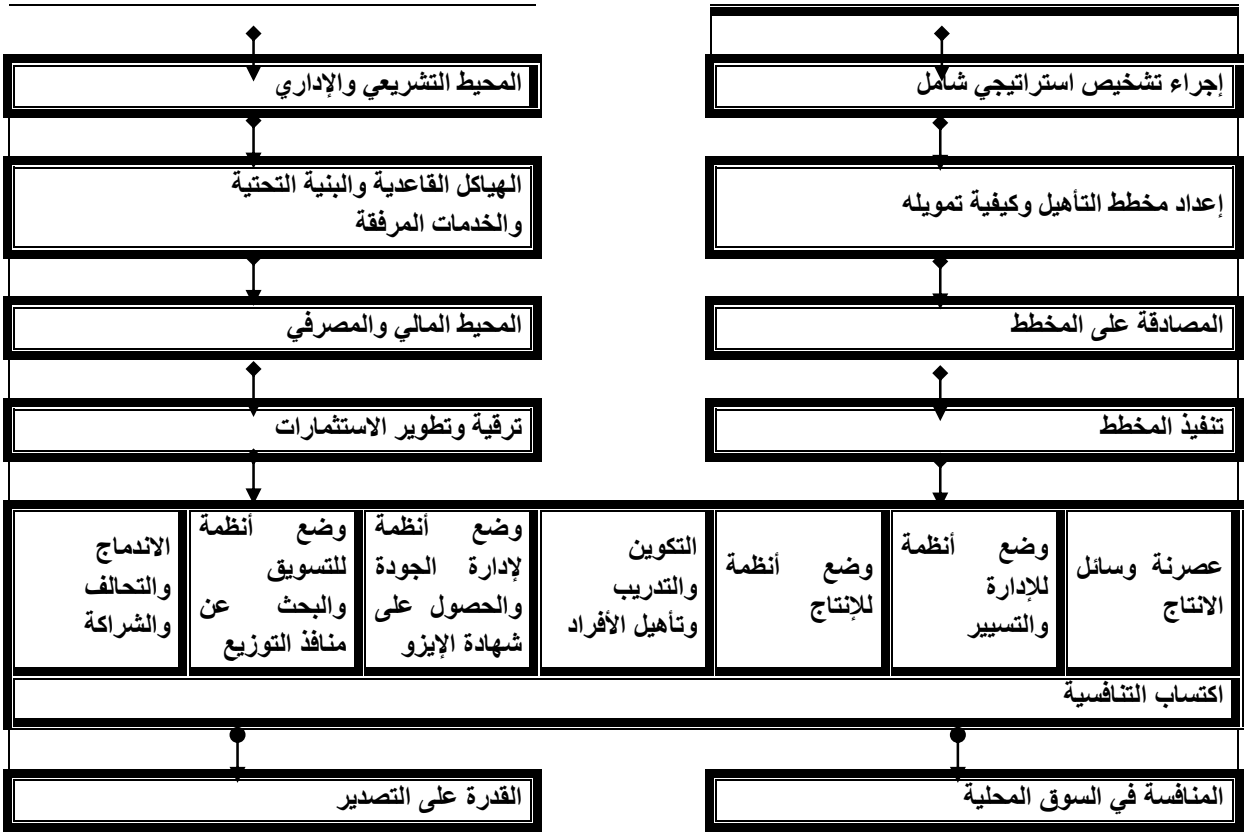

المصدر: بقة الشريف، **" تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل متغيرات العولمة، حالة المنظمات الاقتصادية العمومية والخاصة الجزائرية"**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، المملكة العربية السعودية، أيام من 1 إ لى4 نوفمبر 2009، ص15

لقد رسمت أهداف هذا البرنامج انطلاقا من تشخيص وتحليل الوسط أو المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتمارس فيه نشاطها على مستوى المؤسسة والقطاع والمستوى الكلي، وفي خمس مجالات هي: التمويل، الإدارة والاستراتيجية، الموارد البشرية، الانتاج والتكنولوجيا، التجارة والأسواق.

المطلب الثالث: الآليات الجديدة لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف نص القانون رقم 02/17 الذي يعدل القانون الصادر في 2001 إلى تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات لمرافقتها خلال مختلف المراحل التي تمر بها هذه المؤسسات، بداية من تسهيل حصولها على العقار الذي تساهم فيه الجماعات المحلية طبقا للمادة الرابعة من النص، التي تنص على أنه "تبادر الجماعات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما من خلال تسهيل الحصول على العقار الملائم لنشاطاتها، وتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعية".

ويتضمن النص الذي يضع تعريفا قانونيا لمختلف أصناف المؤسسات المعنية، عدة إجراءات لدعم هذه المؤسسات بداية من مرحلة إنشائها ومرافقتها في مجال البحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة، فضلا عن تدابير الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجد في وضعية صعبة، ويتضح بأنها قادرة على مواصلة النشاط.

في هذا الإطار يخضع نص القانون حصة من الصفقات العمومية للتنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شروط وطرق محددة بصفة قانونية، ويحدد دور الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصفتها جهازا للدولة مكلفا بتنفيذ استراتيجية تطوير هذه المؤسسات، حيث تضمن الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء والتطوير وضمان ديمومتها، فضلا عن مساعدتها في تحسين النوعية وترقية الابتكار وتعزيز المؤهلات والقدرات الإدارية، وتنشأ لهذا الغرض هياكل محلية تابعة للوكالة من بينها مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتولى مهام دعم إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة ومرافقتها على المستوى المحلي، فضلا عن مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بدورها بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

كما يعيد القانون الجديد تنظيم المجلس الوطني الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره هيئة للتشاور تضم منظمات وجمعيات مختصة، وكذا ممثلين عن القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين الآليات الجديدة التي ينص القانون على استحداثها أيضا فضلا عن صناديق ضمان القروض، صندوق الإطلاق من أجل تشجيع المؤسسات المصغرة المختصة في الابتكار، حيث يوجه هذا الصندوق لتمويل مصاريف تصميم المنتوج الأولي، من خلال تغطية مصاريف البحث والتطوير والتصميم ومخطط الأعمال وغيرها بهدف تجاوز العقبات الخاصة بنقص التمويل خلال المراحل الأولى من إطلاق المشاريع وإنشاء المؤسسة والتي لا يغطيها رأس مال الاستثمار.

ويعتبر قانون المناولة أداة مفضّلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويخصها بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فهو يبرز في نفس السياق دور الدولة في تقوية تكامل القدرات الوطنية للمناولة، من خلال استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني، وإدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشركاء الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية ضمن عقود توفير الخدمات والدراسات ومتابعة وإنشاء التجهيزات العمومية، مع إدراج بند تفضيلي ضمن دفاتر شروط يخص

المناقصات والاستشارات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية لفائدة المتعهدين الذين يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما ينص القانون في نفس الصدد على دور الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الدعم التقني والمادي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة لمطابقة منتوجاتها، وذلك في إطار سياسة تطوير المناولة الوطنية.

ويستثني القانون من المؤسسات المعنية بآليات وتدابير الدعم المذكورة، البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والوكالات العقارية وشركات الاستيراد.

للإشارة فإن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تمت المصادقة عليه في البرلمان مؤخرا، يعد واحدا من جملة النصوص الجديدة التي بادرت بها وزارة الصناعة والمناجم في إطار تطبيق استراتيجية الحكومة في تجسيد التحول الاقتصادي، وذلك بعد قانون الاستثمار الجديد وقانون القياسة القانونية الذي سيتعزز قريبا بقانون التقييس. ويتماشى هذا القانون الجديد مع الأهداف التي سطرتها الحكومة ضمن استراتيجيتها المذكورة، في جانبها المتعلق بتطوير النسيج الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يضم حاليا ما يقارب 900 ألف مؤسسة، بينما تتوخى الأهداف المسطرة الوصول إلى مليوني مؤسسة لتعزيز القدرات الوطنية للإنتاج والتصدير وبناء اقتصاد تنافسي قائم على تنوع الموارد المدرة للثروة ولمناصب الشغل.[32]

المطلب الرابع: تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي

إن ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن يتحقق بصورة كلية دون وجود شراكة وتعاون دولي اللذان يحققان لها الدعم والمساندة اللازمين، ويمكن من خلال الشراكة الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة في مجال الإدارة والتسيير وكذا التكنولوجيا المستخدمة، هذا إلى جانب كونها تمثل المنفذ الوحيد لها للحصول على التمويل الذي تحتاجه.

وفي إطار الشراكة تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن أهم هذه البرامج:[33]

---

[32]- الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 17 ـ 02 المتضمن: **" القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 جانفي 2017، ص 04.

[33]- مصطفى بن بادة، مرجع سبق ذكره، ص 36-37

الفرع الأول: برنامج MEDA لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد البرنامج الأداة الرئيسية للاتحاد الأوربي لتنفيذ الشراكة الأورو ـ متوسطية وأنشطتها، وتمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.

حيث دخل البرنامج حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 باسم برنامج أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية *Euro – Développement PME*، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص مما يسمح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق، وتطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص، وتطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بالمؤسسات ص و م، والمساهمة المباشرة في التمويل الجيد للاحتياجات المالية لهذا القطاع. ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وجاء البرنامج بغلاف مالي يقدر ب: 62,9 مليون أورو موزعة كما يلي (57 مليون من قبل المفوضية أوربية، 3,4 مليون من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2,5 مليون مقدمة من طرف المؤسسات ص و م أي دفع 20٪ من التكلفة الكلية لنشاط التأهيل)، أما المدة التي استغرقها هي 7 سنوات من أكتوبر 2000 إلى ديسمبر 2007، يستهدف المؤسسات ص و م الخاصة والتي تنشط في القطاع الصناعي، وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بها، كما يجب أن تستوفي الشروط التالية:[34]

- لديها نشاط لمدة ثلاثة سنوات على الأقل؛
- تشغل على الأقل 20 عامل دائم؛
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعي CNAS؛
- حفظ على الأقل 60 ٪ من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

ينشط البرنامج بفريق عمل دائم مكون من 25 خبير (21 جزائري، 4 أوربيين)، يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج بالعاصمة بالإضافة إلى خمسة فروع جهوية (الجزائر، عنابة، غرداية، وهران، سطيف)، كما أنه يغطي عدة مجالات تتمثل في: التطور الاستراتيجي، التسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير.

---

[34]- سليمة غدير أحمد، تأهيل م ص وم في الجزائر"دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 14-11-2007، ص 79.

أما في نهاية برنامج "ميدا 1" تم تأهيل 450 مؤسسة حيث 99 ٪ من المؤسسات المستفيدة صناعية.

كما كشف السيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقاً أن ميدا2 دخل حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2009 والذي ينص على تأهيل 500 مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة ، حيث يشارك فيه الاتحاد الأوربي بـ 40 مليون أورو، والجزائر بـ 03 ملايين أورو، الذي يسعى إلى تيسير مهمة هذه المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة من أجل تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[35]

الفرع الثاني: برنامج أوبتيم إيكسبورت الجزائري الفرنسي

يطلق على البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز قدرات التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " **أوبتيم إيكسبورت**" إن هذا البرنامج الممول بالتعاون بين وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية يتوجه إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير، أو تلك التي تكتسب كفاءة عالية في هذا المجال وتتمثل مهمته أساسا في دعم المستفيدين من البرنامج من الجانب التقني وذلك بجعل مساراتهم التنموية الدولية أكثر حرفية من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير والإعلام التجاري، واستكشاف الأسواق الخارجية، وعلى غرار الدورات التحسيسية المخصصة للمصدرين المبتدئين يرتقب البرنامج دعم خاص لفائدة الأعوان والمستشارين في مجال التصدير. وفي السياق تم تأهيل 40 مؤسسة مصدرة من بين 685 مؤسسة تنتمي لعدة قطاعات أهمها قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الصناعة الكيماوية، أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي تمت مباشرته سنة 2008 بتمويل بلغت قيمته 2,5 مليون أورو للاستفادة من مرافقة تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطات التصدير الخاصة بها. وقد سمح البرنامج بتأهيل 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي ما يعادل 65 ٪ من إجمالي المؤسسات المنخرطة في البرنامج، كما عرف البرنامج تخلي 179 مؤسسة بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي وهي تمثل 26 ٪ من إجمالي المؤسسات المنخرطة.[36]

---

[35]- مصطفى بن بادة، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

[36]- جمال خنشور، حمزة العوادي، **"نحو استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 07-2014، ص 31.

الفرع الثالث: التعاون الجزائري الألماني

أعلن وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصطفى بن بادة في منتصف أفريل 2009 عن نجاح المرحلة الأولى من برنامج المجمعات الاقتصادية "**نيكليوس**" الخاص بإنشاء مجمعات مشتركة في كل ولايات الوطن بين المتعاملين الاقتصاديين من نفس القطاع، بهدف تأهيلهم وتحسين مساهمتهم في بناء الاقتصاد الوطني.

ولقد اعتمدت السلطات العمومية برنامج "**نيكليوس *NUCLEUS***" ابتداء من جويلية 2007 في إطار التعاون بين الحكومتين الجزائرية والألمانية، بعد أن عرف البرنامج نجاحا في العديد من الدول منها ألمانيا ذاتها والبرازيل التي طبقته منذ 17 سنة، ويعني البرنامج اعتماد جمعية أو تجمع مهني صغير يجمع عددا من المهنيين المقاولين والمتعاملين أو الحرفيين الذين ينشطون في نفس المجال أو الفرع أو التخصص وتساهم "**جي تي زاد *GTZ***" الألمانية في المصاحبة والتوجيه والاستشارة والتعاون التقني. وتسمح هذه العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستفيد من مزايا من بينها:[37]

- العمل في شفافية وبطريقة قانونية لدى انخراطها في الغرف التجارية؛
- الاستفادة من كامل الخدمات والتسهيلات التي تتضمنها مثل هذه البرامج دون عراقيل؛
- التشكيل كمجموعة متجانسة للتأثير على المحيط المباشر، والاستفادة من آليات دعم واضحة؛

ويلاحظ منذ اعتماد البرنامج في الجزائر في جويلية 2007، تم تشكيل 148 مجموعة منبثقة عن 1200 مؤسسة على مستوى 14 غرفة على مستوى المناطق الثلاث التي اعتمدت كمناطق تجريبية وتخص العديد من التخصصات مثل: البناء والميكانيك وجمع الحليب.

الفرع الرابع: التعاون الجزائري الكندي

يندرج هذا الاتفاق في إطار تطوير القطاع الخاص بما فيها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتمكينها من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه وزيادة قدرته التنافسية.

وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي من أجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، وقد ساهم هذا الغلاف المالي في تجسيد 72 عملية وزعت كما يلي:[38]

---

[37]- مصطفى بن بادة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[38]- بلخير فريد، مرجع سبق ذكره، ص 134.

- 60 عملية خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة والمساعدة التقنية والتكوين وكذا الاستشارات في مجال التنظيم والتسيير.
- 10 عمليات خصت المؤسسات التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي، كوكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها، ولجنة مراقبة أعمال البورصة، وبورصة التنمية والشراكة.

خلاصة الفصل:

حقيقة أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل جزء فعال داخل الاقتصاد الجزائري، من حيث أهميته ومساهمته في أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالتشغيل، الناتج الداخلي الخام، والقيمة المضافة. وبهذا الوعي المتزايد بأهمية هذا القطاع الفتي في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، تحتم على الحكومة الجزائرية وكل الفاعلين في هذا القطاع بتبني استراتيجيات وسياسات واعية بأهمية هذا القطاع، من أجل جعله قاطرة النمو في الاقتصاد الجزائري وربطه بالقطاعات الأخرى من خلال توفير مناخ عمل يساعده على تلبية احتياجاته، كما نستخلص أن تنمية هذا القطاع وتأهيله يعتبر شرط أساسي لأنه الأداة الفعالة في التنمية

الاقتصادية عامة وتطوير تنافسية المنتج الوطني خاصة. لذا أدركت الجزائر بضرورة تحريك عجلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بالبيئة الاقتصادية الكلية، لأن هذا الهدف أضحى ضرورة لا يقتضيها التطور الديناميكي للاقتصاد الجزائري فقط، بل أيضا يقتضيها الدخول والمشاركة في الاقتصاد العالمي لتقاسم المزايا الناتجة عن تحرير التجارة. إلا أن القطاع ما زال بعيد كل البعد عن الأداء ومستوى التفوق التنافسي عن المستوى العالمي، نتيجة بيئة الاقتصاد الكلي الجزائري الغير التنافسي الذي يعتمد على المنطق الريعي في الأداء الاقتصادي. وهذا ما يتطلب الاصلاح الدائم والتحسين المستمر لأداء السياسة الاقتصادية، لأن التفوق التنافسي على المستوى الكلي بشكل عام والجزئي بشكل خاص رهانا ليس من السهولة تحقيقه وليس من اليسير المحافظة عليه.

الفصل الثالث:

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

حالة صندوق ضمان القروض ـ FGAR ـ

تمهيد:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية المحلية، إذ أنها تملك محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة، قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول، خاصة تلك التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية، فهي تعمل على تلبية الحاجات الاستهلاكية، توفير مناصب عمل، تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات الأمر الذي جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير البيئة المناسبة لنمو القطاع وازدهاره.

وتعد وظيفة التمويل، بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها، عملية هامة جدا وبالغة التقيد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة في ظل تعدد وتنوع بدائل التمويل المباشر وغير المباشر، لذلك يتطلب قيام هذه الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة لما لهذا الموضوع من أهمية على مستقبل المؤسسة واستمرارها، فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم، الأمر الذي تطلب وجود ضمانات للتقليل من المخاطر وبالتالي الحصول على التمويل بأكثر يسرا وأكثر قيمة، وباعتبار مشكل الضمان هو العائق الرئيسي الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية في الجزائر تم إنشاء صندوق ضمان القروض في شهر مارس من سنة 2004.

المبحث الأول: إجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر وظيفة التمويل، بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها، عملية هامة جدا وبالغة التقيد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة في ظل تعدد وتنوع بدائل التمويل المباشر وغير المباشر، لذلك يتطلب قيام هذه الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة لما لهذا الموضوع من أهمية على مستقبل المؤسسة واستمرارها، فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم. نظرا لأهمية التمويل في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بادرت الجزائر إلى إنشاء عدة وكالات لتمويل قطاع المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من أجل التغلب على مشكل عويص يتمثل في نقص مصادر التمويل لهذا القطاع الفتي.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار أسست الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار *APSI* في 20 أوت من عام 2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وتعتبر هذه الوكالة، خصوصا في الجزائر التي تشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على رأس المال الخاص ضمن إعادة الهيكلة، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ومكلفة بالمهام التالية:

- ✓ ضمان تطوير وترقية ومتابعة الاستثمارات الأجنبية والوطنية؛
- ✓ ضمان التوجيه والإعلام للمستثمرين قصد انجاز استثماراتهم ومنحهم مزايا استثمارية؛
- ✓ العمل من خلال الشباك الموحد على تسهيل الإجراءات الخاصة بإنشاء المؤسسات؛
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار وكذا حقيقة العقار الخاصة؛
- ✓ كما تقوم الوكالة بمنح الامتيازات؛

أما الجدول يبين لنا حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI* سنة 2018 كما يلي:

الجدول رقم 3 ـ 1 : توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط لـ *ANDI* سنة 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	٪	القيمة مليون دج	٪	عدد الأجراء	٪
النقل	3	0,07	1617	0,10	132	0,09
البناء والأشغال العمومية	927	22,48	121535	7,26	12300	8,60
الخدمات	255	6,18	65923	3,94	7377	5,16
الصناعة	2291	55,55	1035412	61,85	91722	64,12
الصحة	123	2,98	56544	3,38	4814	3,37
الفلاحة	226	5,48	82833	4,95	9292	6,5
السياحة	299	7,25	310079	18,52	17407	12,17
المجموع	**4124**	**100**	**1673943**	**100**	**143044**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، **"النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** العدد 34، 2019، ص18

يبين لنا الجدول توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "*ANDI*" لسنة 2018، حيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها حسب هذه الوكالة خلال هذه السنة بـ: 4124 مشروع، جاء قطاع الصناعة من أكبر القطاعات المصرح بها حسب عدد المشاريع التي بلغت نسبة 55,55٪ نظرا لحساسية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني واهتمام الدولة به خاصة في السنوات الأخيرة، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة لا تقل أهمية بـ:22,48٪، ثم قطاع السياحة بنسبة 7,25٪ وقطاع الخدمات ب 6,18٪، ثم تأتي القطاعات التالية: قطاع الفلاحة 5,48٪ وقطاع الصحة 2,98 ٪ ، أما القطاع الأخير هو قطاع النقل بنسبة 0,07٪.

أما فيما يخص توزيع المشاريع المصرح بها حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2018 حسب الطابع الأصلي (محلي / أجنبي) نبينه في الجدول التالي:

الجدول رقم 3 ـ 2: توزيع المشاريع المصرح بها (محلية / أجنبية) لسنة 2018

المشاريع المستثمرة	المشاريع المصرح بها		القيمة		العمال	
	العدد	٪	مليون دج	٪	العدد	٪
استثمارات محلية	4105	97,83	1530299	91,42	133666	93,44
استثمارات أجنبية	91	2,17	143644	8,58	9378	6,56
المجموع	**4196**	**100**	**1673943**	**100**	**143044**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، **"النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** العدد 34، 2019، ص19

يبين لنا الجدول الفرق الكبير لحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لسنة 2018 حسب المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث بلغ عدد المشاريع المحلية 4105 مشروع بنسبة تقدر بـ: 97,83٪، أما فيما يخص المشاريع الأجنبية 91 مشروع بنسبة قدرت بـ: 2,17 ٪ ، أما بالنسبة لقيمة المشاريع كذلك المحلية كانت أكبر بكثير من المشاريع الأجنبية.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « *ANSEJ* »

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 256-96 الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1996، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 18-231 في 13 يوليو 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 تحت إشراف رئيس الحكومة، وتهدف هذه الوكالة إلى تقديم بعض المهام التالية:

- ✓ تقديم الدعم والاستشارة للشباب الحامل للمشاريع الاستثمارية ومتابعتهم؛
- ✓ تسيير التخصصات المالية للصندوق الوطني لمتابعة تشغيل الشباب، خاصة بالنسبة للمساعدات المالية ودعم نسب الفوائد؛
- ✓ تبليغ حاملي المشاريع بأهليتهم في الحصول على تمويل من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ تشجيع كل التدابير المتخذة لتطوير التشغيل وما قبل التشغيل والجدول يبين عدد الشهادات المسلمة حسب قطاعات النشاط منذ نشأة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

الجدول رقم 3 ـ 3: المشاريع الممولة من طرف *ANSEJ* منذ نشأتها حتى 2016

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		القيمة
	العدد	٪	مليون دج
الخدمات	105 754	28,7	338 511,31
نقل السلع البضائع	69 915	18,99	179 317,71
الزراعة	53 488	14,5	193 249,46
الحرف	42 621	11,6	109 526,1
البناء والأشغال	32 284	8,8	127 727,7
الصناعة	24 547	6,7	111 185,15
نقل الأشخاص	18 985	5,2	46 624,69
مهن حرة	9 465	2,6	22 214,71
الصيانة	9 359	2,5	23 650,77
الصيد	1 127	0,3	7 467,97
الري	544	0,1	3 190,80
المجموع	**367 980**	**100**	**1 156 666,45**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، **"النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** العدد 30، 2017، ص26

حسب الجدول أعلاه لقد بلغت قيمة المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ***ANSEJ*** حتى 31 ديسمبر 2016 حوالي 1156666,45 مليون دينار جزائري، حيث يعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الأولى في الحصول على التمويل من طرف الوكالة حوالي 105754 مشروع بنسبة قدرت بـ: 28,7 ٪، ثم تأتي القطاعات التالية: النقل، الزراعة، الحرف، البناء والأشغال، ثم قطاع الصناعة بالرغم من اعتباره قطاع حيوي في أي اقتصاد كان، هذا ما يدل على أن هذه الأخيرة تقوم بالتركيز والاهتمام أكثر على قطاع الخدمات.

الشكل رقم 3 ـ 1: المشاريع الممولة حسب النشاط لـ: *ANSEJ* منذ نشأتها حتى نهاية 2016

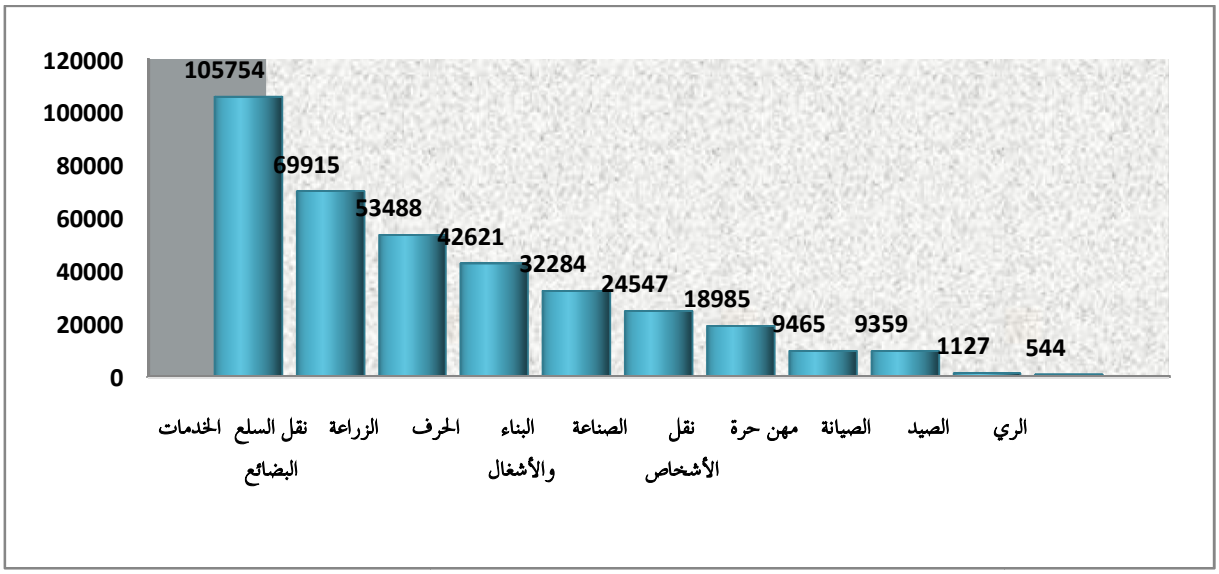

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ANGEM*

أنشأت الوكالة تحت المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004، وكلفت بتسيير القرض المصغر إذ تعمل على وضع برامج تبدأ من سلفية بنكية صغيرة، وهي عبارة عن قرض غير معوض لشراء المواد الأولية، وتنتهي بقرض ذي أهمية، والذي يستدعي تمويلا بنكيا. من بين أهداف ومهام الوكالة ما يلي:[1]

أ. أهدافها:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

[1] – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، الجزائر:
http://www.angem.dz

- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية *ANGEM*.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات المصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

ب. المهام:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ج. الخدمات المالية: يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة.

❖ **الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول)**

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط. وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

❖ **الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول)**

هي قروض ممنوحة من قبل البنك الشريك (***CPA, BDL, BEA, BNA, BADR***) والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70 ٪
- سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪
- 1٪ مساهمة شخصية

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي. وللإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات) (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

الجدول التالي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب طبيعة التمويل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها حتى سنة 2016.

الجدول رقم 3 ـ 4: القروض الممنوحة من طرف *ANGEM* حسب طبيعة التمويل حتى 2016

نوع التمويل	عدد المشاريع	النسبة ٪	خلق فرص عمل
التمويل لشراء المواد الأولية	708 841	90,26	1 063 262
التمويل الثلاثي (الوكالة، بنك، مقاول)	76 476	9,74	114 714
المجموع	**785 317**	**100**	**1 177 976**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، **"النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** العدد 30، 2017، ص47

من خلال معطيات الجدول أعلاه لقد بلغت عدد المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ***ANGEM*** حتى 31 ديسمبر 2016 حوالي 785317 مشروع، حيث كان تمويل غالبية هذه المشاريع التي بلغت 708841 مشروع عن طريق الصيغة الأولى أي التمويل من أجل شراء المواد الأولية فقط دون قروض بنسبة قدرت بـ: 90,26 ٪، أما بقية المشاريع الأخرى والتي بلغ عددها 76476 مشروع تم تمويلها عن طريق الصيغة الثانية بنسبة قدرت بـ: 9,74٪.

الشكل رقم 3 ـ 2: توزيع طبيعة القروض الممنوحة من طرف *ANGEM* حتى سنة 2016

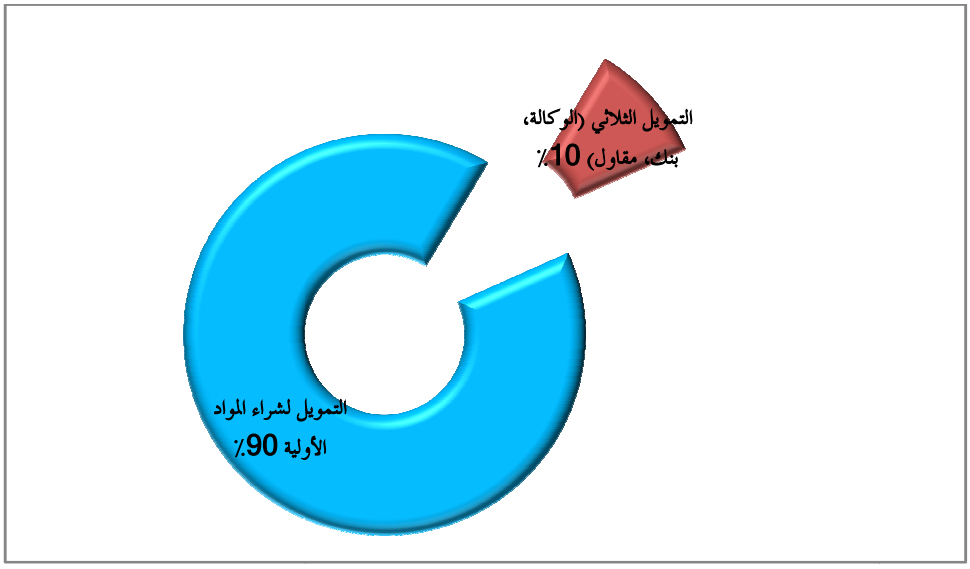

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: الصناديق المساعدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة إجراءات مساعدة قامت بها الدولة من أجل تفعيل استراتيجية سياسة الدعم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها خلق وإنشاء العديد من الصناديق لتفعيل وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: الصندوق الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*ANDPME*)

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005 تم إنشاء هذا الصندوق سنة 2006، حيث يقوم بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحيط التي تنشط فيه. ويتحصل الصندوق على واحد مليار دج سنويا تخصصها الحكومة لتنفيذ البرنامج، ويقدم صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعمه للمؤسسات المقبولة على النحو الآتي:

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته؛
- ترقية الخبرة والإرشاد تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف وتغيير الأنشطة؛
- إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية؛
- جمع واستغلال ونشر معلومات خاصة بمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث يتبع الصندوق في عملية التمويل الطرق التالية:

❖ تمويل مصاريف التشخيص الاستراتيجي بنسبة 100 ٪، وفي حدود 600000 دج لكل مؤسسة.

❖ تمويل مصاريف الاستثمار غير المادية بنسبة 100 ٪.

❖ تمويل 20٪ من مصاريف الاستثمارات المادية. ويكون الحد الأقصى لتمويل الاستثمارات المادية وغير المادية في حدود 5 مليون دج لكل مؤسسة.

كما يقدم الصندوق هذا الدعم على شكل منحة، على 3 مراحل:

❖ بعد تحقيق إنجاز على الأقل 40 ٪ من الاستثمارات (المادية وغير المادية) المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.

❖ بعد تحقيق إنجاز على الأقل 70 ٪ من الاستثمارات(المادية وغير المادية) المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.

❖ بعد انتهاء المؤسسة من خطة التأهيل.

إضافة إلى هذا الدعم المباشر، يقوم الصندوق بتسديد راتب أحد إطارات المؤسسة المتخصصة في إحدى الوظائف المتعلقة بتطوير تنافسية المؤسسة ولمدة سنتين، كما يقدم الصندوق دعم في حدود 1.2 مليون لكل مؤسسة ترغب في الحصول على علامة الجودة (*ISO*).

الجدول التالي يوضح توزيع ملفات التأهيل حسب الحجم من طرف الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم 3 ـ 5: توزيع ملفات التأهيل المودعة حسب الحجم 2015 – 2016

حجم المؤسسات	2015		2016		معدل التطور ٪
	العدد	النسبة٪	العدد	النسبة ٪	
مصغرة	1921	41.17	1005	20.39	47.68 -
صغيرة	1860	39.86	2072	42.05	11.39
متوسطة	257	5.50	1850	37.54	619.84
المجموع	**4666**	**100**	**4927**	**100**	**5.59**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " **النشريات الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 28 و 30، 2016 ، 2017

حسب بيانات الجدول والمعتمدة من طرف الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنتين 2015 و 2016 نلاحظ هناك تطور في عدد الملفات المودعة لتأهيل هذه المؤسسات قدر بـ: 5,59٪، أما بالنسبة لتوزيع هذه الملفات حسب حجم المؤسسات فكان النصيب الأكبر للمؤسسات الصغيرة سنة 2016 بعدما كان النصيب الأكبر للمؤسسات المصغرة سنة 2015، أما ملفات المؤسسات المتوسطة قدر بـ: 1850 ملف بعد ما كان عدد الملفات الخاصة بهذا الحجم سنة 2015 يقدر بـ: 257 ملف، نلاحظ هناك تزايد واضح وكبير حيث قدر بـ: 612,84 ٪ ، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على توجه اهتمام هذا الصندوق بالمؤسسات المتوسطة أكثر من الصغيرة.

أما الشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم 3 ـ 3: توزيع ملفات التأهيل المودعة حسب الحجم 2015 – 2016

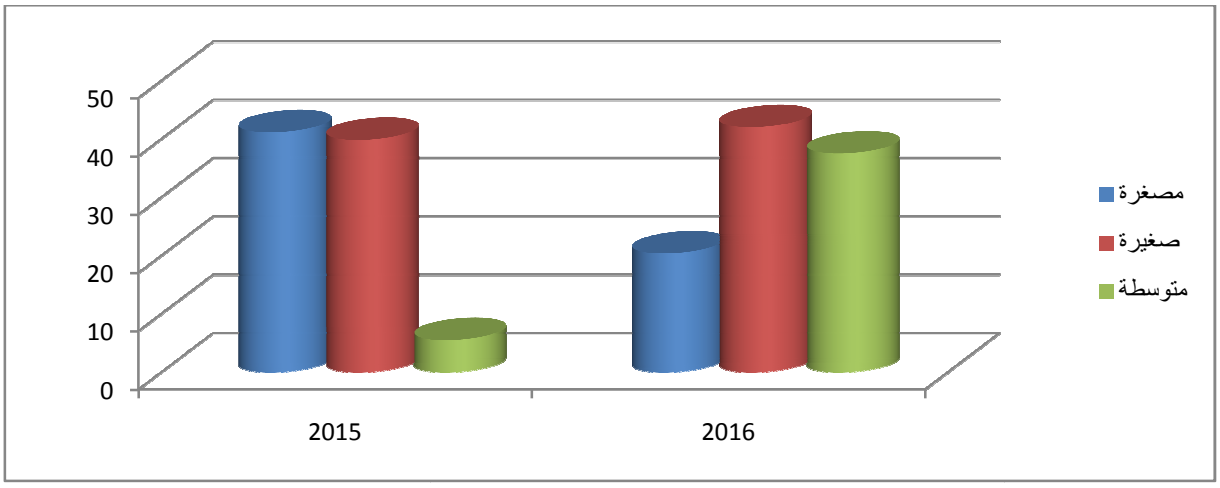

المصدر: من إعداد الطالبة

من أجل التوضيح أكثر حول الاتفاقيات التي عقدها الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 حسب قطاع النشاطات نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم 3 ـ 6: توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات سنة 2016

قطاع الأعمال	عدد المؤسسات	النسبة ٪
البناء والأشغال العمومية	787	61,62
الصناعة	202	15,81
الغذائية	100	7,83
الخدمات	128	10,02
السياحة والفندقة	22	1,72
النقل	34	2,66
الصيد	04	0,31
المجموع	**1277**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة، **"النشرية الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** العدد 30، 2017، ص27

بيّن الجدول أنه تم الاتفاق بين الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 ما يقارب 1277 مؤسسة في مختلف النشاطات، البناء والتشغيل حوالي 787 مؤسسة بنسبة تقدر بـ: 61,62 ٪، الصناعة في المرتبة الثانية بـ: 202 مؤسسة، ثم قطاع الخدمات، الصناعات الغذائية، النقل، السياحة والفندقة وفي الأخير قطاع الصيد. لكن مقارنة بعدد الاتفاقات مع عدد الملفات المودعة للصندوق لسنة 2016 التي بلغت 4927 كما رأينا سابقا، يعتبر عدد قليل إذ لم تتجاوز هذه الاتفاقات نسبة 25,91٪ بالنسبة لعدد الملفات المودعة خلال نفس السنة.

أما الشكل التالي يوضح نسب الاتفاقات التي أبرمت سنة 2016 حسب قطاع النشاطات مع الصندوق الوطني للتطوير والتأهيل:

الشكل رقم 3 ـ 4: توزيع اتفاقات التأهيل حسب قطاع النشاطات لسنة 2016

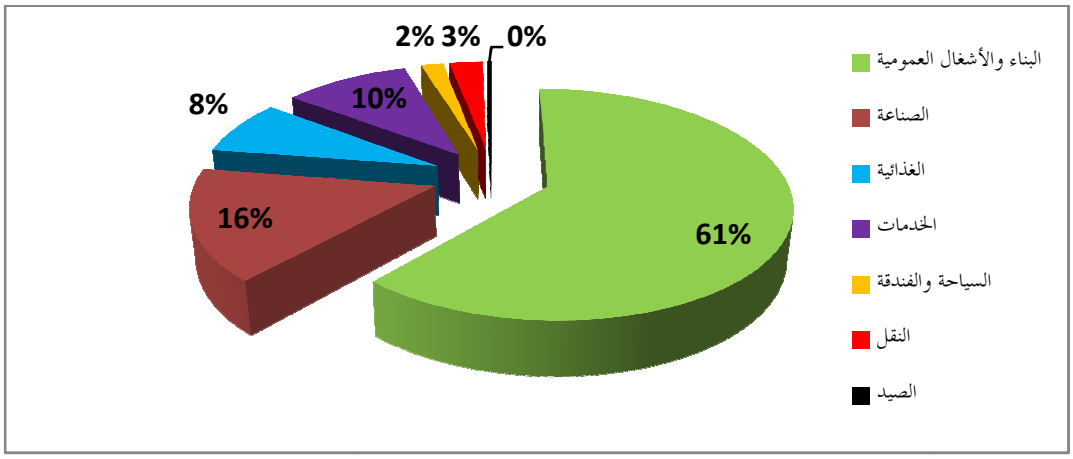

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

تم إنشاءه في ماي 1994 وفق المرسوم التشريعي 94-11 المتعلق بتأمين البطالة لصالح الأجراء الفاقدين لمناصبهم بطريقة غير إرادية، خصص له مبلغ ملياري دينار، وهي مشتركة بين الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والذي يقوم بالمهام التالية:[1]

1) تعويض البطالة:

ابتداء من سنة 1994، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، ومن مهن الصندوق الأولى، دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006:

- أكثر من 189.830 عاملا مسرحًا من مجموع 201.505 مسجّلاً، أي بنسبة استيفاء 94 بالمائة؛
- يناهز عدد المستفيدين الذين تّم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محدّدة المدّة أو بقاءهم بالمؤسّسات المؤهلة للتصفية 5.275 مستفيدًا؛
- أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تّمت في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و 1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، عند ذلك بدء منحنى الانتساب في التقلص.

2) الإجراءات الاحتياطية:

[1] – الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC الجزائر:
https://www.cnac.dz

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين– منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معّدات مخصصّة لهذا الشأن، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية:

- أكثر من 11.583 بطّالا تّم تكوينهم من طرف المستشارتين – المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل.
- أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة.
- أكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.
- منذ سنة 2004، وبتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة، تّم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

3) دعم إحداث النشاطات:

في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية، ومحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة، لغاية جوان 2010.

4) جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات:

ابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

نظرا لكل هذه الاجراءات التي قام بها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة *CNAC* منذ تأسيسه، جعلته يساهم في دعم حوالي 138716 مشروع بقيمة 449796,6 مليون دينار جزائري، وتأمين حوالي 288721 بطال من بينهم 9,81٪ نساء حتى سنة 2016.[1]

المطلب الثالث: صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات ص و م PME - CGCI

بموجب القرار الرئاسي الصادر في 19 أفريل 2004، هدفه الأساسي هو ضمان تعويض القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تمويل مشاريعها الإنتاجية، سواء لإنتاج مشروع أو توسيعه أو تجديد معدات المؤسسة، حيث رأسماله يقدر بـ 30مليار دينار، ورفع سقف الضمان ليصبح 50 مليون دينار، يتحصل الصندوق على الموارد المالية من الخزينة العمومية بنسبة 60٪ والبنوك العمومية والمؤسسات المالية بنسبة 40٪. حيث أنشأ هذا الصندوق قصد التكفل بتسهيل إنشاء 100ألف مؤسسة وتم إقصاء القطاع الفلاحي والأنشطة التجارية.[2]

الجدول التالي يوضح لنا تطور الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق من سنة 2010 حتى 2015:

الجدول رقم 3 ـ 7: الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط PME - CGCI (2010- 2015)

قطاع النشاط	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
البناء	182	35	283	34	195	31	191	31	192	29	234	31
النقل	165	31	244	29	164	26	128	21	101	15	84	11
الصناعة	136	26	243	29	203	33	211	34	269	40	315	42
الصحة	16	3	31	4	31	5	42	7	50	7	56	8
الخدمات	25	5	34	4	30	5	48	8	59	9	54	7
المجموع	**524**	**100**	**836**	**100**	**623**	**100**	**620**	**100**	**671**	**100**	**743**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " النشريات الخاصة بالمعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

[1] – وزارة الصناعة والمناجم، **" النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** العدد 30، 2017، ص 27

[2] – صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

http://www.cgci.dz

بيانات الجدول أعلاه تبين لنا عدد المشاريع التي تم منحها من طرف صندوق ضمان القروض من سنة 2010 حتى سنة 2015 حيث شهدت تطورا ملحوظا ومستمرا منذ سنة 2013 حتى سنة 2015 لتبلغ حوالي 743 ضمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وما يلفت الانتباه أكثر من خلال بيانات الجدول هو تمركز الملفات في ثلاث قطاعات مهمة، البناء، الصناعة والنقل، الذين يمثلون أكثر من 90 ٪ من المشاريع المضمونة خلال الفترة المدروسة، حيث أنّ قطاع الصناعة ضل يحتل المركز الأول في عدد الضمانات منذ 2012 حتى 2015 بعدما كان قطاع البناء والأشغال العمومية يستحوذ على حصة الأسد قبل 2012 من إجمالي المشاريع المضمونة من طرف الصندوق، هذا دليل على تغيير استراتيجية هذا الأخير والاهتمام أكثر بقطاع الصناعة وإعطائه الأولوية بالنسبة لبقية القطاعات الأخرى.

الشكل رقم 3 ـ 5: الضمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط CGCI - PME

خلال فترة 2010 – 2015

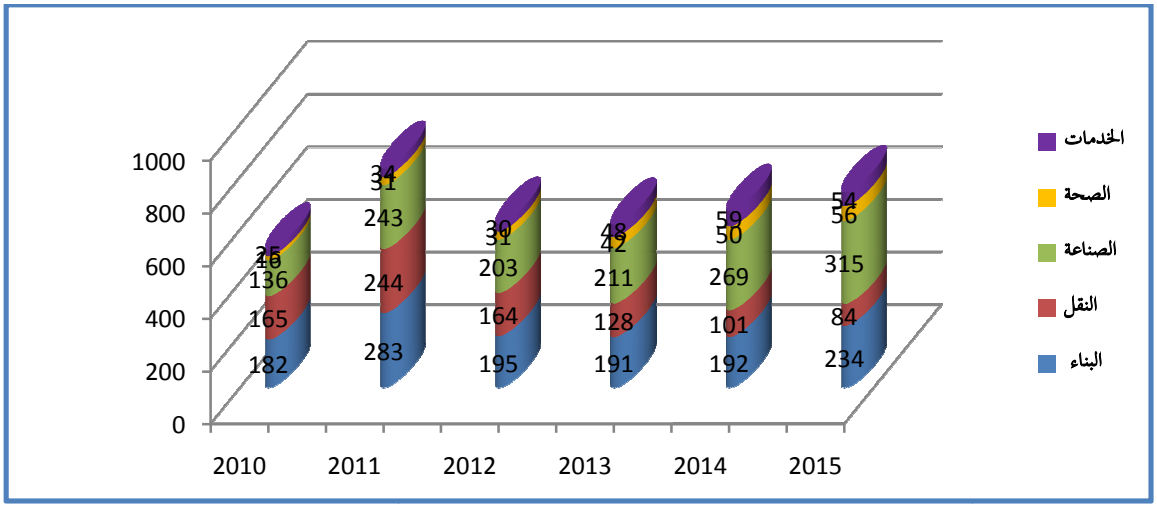

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الرابع: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب FGCP

تم إنشاؤه لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يشكل الصندوق ضمانا إضافيا للبنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات المصغرة والمتمثلة في:

- رهن التجهيزات لصالح البنك، ولصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة أخرى؛
- التأمين على كل الأخطار لجميع التجهيزات المأخوذة باسم البنك وباسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- رهن العتاد المتنقل.

وقد يقوم الصندوق بعد إعلان عدم قدرة المؤسسة المصغرة على تسديد القرض البنكي، حيث يتم تحويل الدين المستحق للصندوق الذي يقوم بالتحقيق من عدم قدرة المؤسسة على التسديد ثم يعوض البنك في حدود 70 ٪ من الأصول والفوائد الباقية المستحقة للتسديد.[1]

المبحث الثالث: صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ـ FGAR

لقد عملت الجزائر على وجود ضمانات للتقليل من المخاطر وبالتالي الحصول على التمويل بأكثر يسرا وأكثر قيمة، وباعتبار مشكل الضمان هو العائق الرئيسي الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية في الجزائر تم إنشاء صندوق ضمان القروض في شهر مارس من سنة 2004.

المطلب الأول: إنشاء ومهام صندوق ضمان القروض ـ FGAR ـ

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، حيث انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك. حيث يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، كما أن المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار.

[1]- Benane Karima , " ***L'ansej redonner de l'espoir aux jeunes*** ", la revue Badr-infos, N°44, 2006, p16-17.

كما يقوم الصندوق بضمان المؤسسات المؤهلة ضمن برنامج الاتحاد الأوربي *MEDA*.[1]

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل؛
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم؛
- ✓ المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

المطلب الثاني: توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط منذ تأسيس صندوق ضمان القروض

الجدول التالي يوضح لنا الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق منذ تأسيسيه حتى شهر فيفري 2017 حسب النشاط كما يلي:

الجدول رقم 3 ـ 8: توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط من أفريل 2004 حتى فيفري 2017

قطاع النشاط	المشاريع		القيمة		العمال	
	العدد	٪	مليون دج	٪	العدد	٪
الصناعة	918	50	30 176,264	60	35 338	59
البناء والأشغال	513	28	10 703,483	21	15 927	27
الخدمات	380	21	8 553,679	17	7 531	13
الفلاحة والصيد	22	1	834,749	2	820	1
المجموع	**1 833**	**100**	**50 268,178**	**100**	**59 616**	**100**

المصدر: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر

https://www.fgar.dz/portal/ar/statistiques

[1] – صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR. الجزائر:
https://www.fgar.dz

بيانات الجدول توضح بأن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR قام بمنح 50268,178 مليون دينار جزائري كقيمة لضمان هذا النوع من المؤسسات منذ تأسيسيه تقريبا حتى شهر فيفري 2017 لـ: 1833 مشروع موزعة حسب نشاطها، حيث اهتم الصندوق بقطاع الصناعة أكثر من القطاعات الأخرى بـ: 918 مشروع بقيمة قدرت بـ: 30176,264 مليون دينار جزائري أي بنسبة 60٪ من إجمالي المبلغ الممنوح لمختلف القطاعات، ثم جاء قطاع البناء والأشغال، الخدمات، وفي الأخير الفلاحة والصيد.

أما الجدول التالي يوضح لنا الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق منذ تأسيسيه حتى 31 ديسمبر 2016 حسب الجهة كما يلي:

الجدول رقم 3 ـ 9 : توزيع الضمانات الممنوحة حسب الجهة من 2004 حتى 31 ديسمبر 2016

الجهة	المشاريع		قيمة الضمان (دج)		عدد مناصب الشغل	
	العدد	النسبة ٪	دج	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
الشرق	471	26,40	12 888 293 492	26,86	16 135	27,43
الوسط	868	48,65	22 511 495 402	46,92	27 670	47,04
الغرب	347	19,45	10 735 242 054	22,37	12 621	21,45
الجنوب	98	05,49	1 837 161 361	03,82	2 395	04,71
المجموع	1784	100	47 972 192 309	100	58 821	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " النشريات الخاصة بالمعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

يتبين لنا من خلال الجدول أن 48,65٪ من مجموع المشاريع المضمونة توجد في جهة الوسط منذ تأسيس الصندوق سنة 2004 حتى نهاية سنة 2016، حيث قدرت قيمة الضمان في هذه الجهة بأكثر من 22511 مليون دينار جزائري، بمعدل 46,92٪ من القيمة الإجمالية، في حين تحتل المرتبة الثانية جهة الشرق بـ: 471 مشروع بنسبة 26,40 ٪ بقيمة قدرت بأكثر من 12888 مليون دينار جزائري، ثم جهة الغرب في المرتبة الثالثة بـ: 347 مشروع بنسبة 19,45 ٪، ثم احتلت جهة الجنوب المرتبة الأخيرة بـ: 98 مشروع بنسبة 5,49 ٪.

الشكل رقم 3 ـ 6: توزيع الضمانات الممنوحة حسب الجهة من 2004 حتى 31 ديسمبر 2016

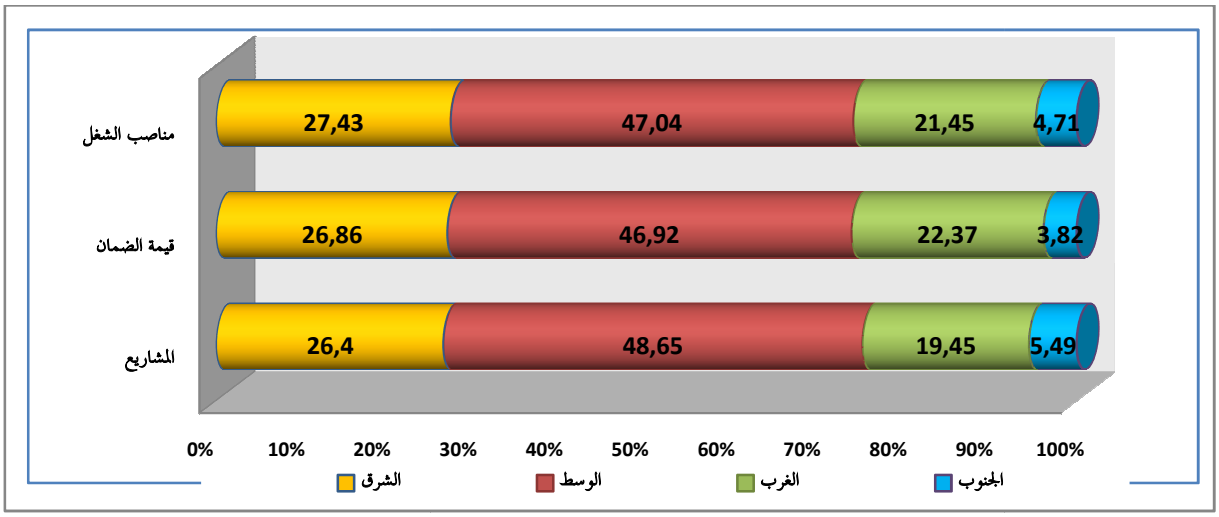

المصدر: من اعداد الطالبة

خلاصة الفصل:

استخلصت الجزائر أن تنمية هذا القطاع وتأهيله يعتبر شرط أساسي لأنه الأداة الفعالة في التنمية الاقتصادية عامة وتطوير تنافسية المنتج الوطني خاصة. لذا أدركت الجزائر بضرورة تحريك عجلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بالبيئة الاقتصادية الكلية، لأن هذا الهدف أضحى ضرورة لا يقتضيها التطور الديناميكي للاقتصاد الجزائري فقط، بل أيضا يقتضيها الدخول والمشاركة في الاقتصاد العالمي.

ونظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحتم على الحكومة الجزائرية وكل الفاعلين في هذا القطاع بتبني استراتيجيات وسياسات واعية بأهمية هذا القطاع، من أجل جعله قاطرة النمو في الاقتصاد الجزائري، حيث وفرت الجزائر منظومة قانونية ومؤسساتية جيدة من أجل التكفل التام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة على مستوى التمويل الذي يعتبر العائق الأكبر بالنسبة لهذا القطاع الفتي، ومن أبرز الإجراءات التمويلية التي قامت بوضعها الحكومة الجزائرية هي وضع صناديق ضمان القروض، أبرزها إنشاء صندوق ضمان القروض (FGAR)، الذي ساهم بشكل أكبر قبل سنة 2014 في بعث الثقة لدى البنوك التجارية للمزيد من عملية منح الائتمان للعديد من المؤسسات ذات القدرة التنافسية العالية.

خاتمة عامة

نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحتم على الحكومة الجزائرية وكل الفاعلين في هذا القطاع بتبني استراتيجيات وسياسات واعية بأهمية هذا القطاع، من أجل جعله قاطرة النمو في الاقتصاد الجزائري وربطه بالقطاعات الأخرى من خلال توفير مناخ عمل يساعده على تلبية احتياجاته، كما استخلصت الجزائر أن تنمية هذا القطاع وتأهيله يعتبر شرط أساسي لأنه الأداة الفعالة في التنمية الاقتصادية عامة وتطوير تنافسية المنتج الوطني خاصة. لذا أدركت الجزائر بضرورة تحريك عجلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بالبيئة الاقتصادية الكلية، لأن هذا الهدف أضحى ضرورة لا يقتضيها التطور الديناميكي للاقتصاد الجزائري فقط، بل أيضا يقتضيها الدخول والمشاركة في الاقتصاد العالمي لتقاسم المزايا الناتجة عن تحرير التجارة. إلا أن هذا القطاع الفتي ما زال بعيد كل البعد عن الأداء ومستوى التفوق التنافسي عن المستوى العالمي، نتيجة بيئة الاقتصاد الكلي الجزائري الغير التنافسي الذي يعتمد على المنطق الريعي في الأداء الاقتصادي. فإن تعزيز وتشجيع تنمية هذه المؤسسات يمكن أن يعزز قدراتها التنافسية، ويجعلها تساهم بفعالية أكبر في عملية التنمية الاقتصادية. لكن تشجيع وتنمية هذه الأخيرة يرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي خصوصا سياسات التمويل والدعم.

لقد وفرت الجزائر منظومة قانونية ومؤسساتية جيدة من أجل التكفل التام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرزها إنشاء صندوق ضمان القروض (FGAR)، الذي ساهم بشكل أكبر قبل سنة 2014 في بعث الثقة لدى البنوك التجارية للمزيد من عملية منح الائتمان للعديد من المؤسسات ذات القدرة التنافسية العالية.

أولا: الـــنـتـــائـــــج

1. تعتبر العديد من الدول في الوقت الراهن بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية الاقتصادية، بالنظر لأهم الخصائص التي تتميز بها، خاصة في توفير مناصب الشغل والتأثير الإيجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

2. عدم وجود سياسات واستراتيجيات واضحة المعالم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتعاون بين المنظومات والمؤسسات المالية من جهة وهذا القطاع من جهة أخرى؛

3. هناك قصور في مجال التمويل، وبالتالي إحجام الجهات التمويلية عن توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فضلا عن وجود صندوق معين (FGAR) يتولى ضمان مخاطر الائتمان الموجهة لها.

ثانيا: التـــوصيـــات

حتى يكون لصندوق ضمان القروض (FGAR) دور فاعل في وضع الثقة لدى البنوك التجارية للتوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ارتأينا إلى تقديم جملة من التوصيات ليستفيد منها الدارس والممارس نوجزها فيما يلي:

1. ضرورة وضع نظام تمويلي شامل باعتباره جانب حساس واستراتيجي لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق إنشاء صندوق خاص بهذا القطاع لتقديم التمويل على المدى الزمني الطويل، مع أسعار فائدة معقولة، وأن لا يترك مجال التمويل للبنوك بشكل مطلق.

2. حتمية إنشاء آليات حديثة تمكن البنوك من الحصول على الثقة الكافية التي تدفعها نحو المزيد من منح القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخاصة ذات الكفاءة المجدية؛

3. يجب تفعيل صندوق ضمان القروض(FGAR) بشكل أكثر فأكثر في الجزائر من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة التي لها قدرة تنافسية أكبر باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية.

ثالثا: اختبار الفرضيات

1. صحيحة ،إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دور بالغ الأهمية لما يعادل أي نشاط اقتصادي في التنمية الاقتصادية على مستوى الدول سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية، ويكمن هذا الدور في خلق القيمة المضافة وامتصاص معدلات البطالة؛

2. مقبولة ،لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت انتشارا وتطورا كبير في الجزائر خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2001؛

3. مقبولة ،لأن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي سطرته الجزائر يعتبر من أبرز وأهم البرامج الذي ساعد على دعم وتنمية هذا القطاع الفتي؛

4. صحيحة ،لأنه سعت الجزائر لإنشاء وكالات وصناديق ساهمت في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها صندوق ضمان القروض " FGAR "

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. صلاح حسن، " **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشاكل البطالة والفقر**"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013

2. نبيل جواد، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، ط1، 2007

3. رامي زيدان، "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**" ، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010

4. أيمن علي عمر، " **إدارة المشروعات الصغيرة** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007

5. محمود توفيق عبد المجيد، " **العولمة والتكتلات الاقتصادية** "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2013

6. يوسف حسن يوسف، " **العولمة والاقتصاد العالمي**"، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2010

7. محمد مدحت غسان، " **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013

8. محمد حمد القطاطشة، "**النظام الاقتصادي السياسي الدولي**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2013

9. أيمن علي عمر، " **الصناعات والمشروعات الصغيرة** "، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2010

ثانيا: الرسائل العلمية والأطروحات

1. برجي شهرزاد، " **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات ص م** "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان الجزائر، 2012
2. مدخل خالد، " **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر «3»، 2012
3. بلخير فريد، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان الجزائر لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات**"، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012
4. رمضان مبروكي، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011
5. سليمة غدير أحمد، "**تأهيل م ص و م في الجزائر**"، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007

ثالثا: المجلات العلمية والدوريات

1. سامية عزيز، **"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2011

2. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، **"العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"**، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 86-2011

3. سواكري مباركة، **"تحالف/تنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية "**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 14-2006

4. ثائر محمود رشيد، إيناس محمد رشيد، **"استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية- مع إشارة إلى تجربة العراق"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 5، العدد 10-2013

5. مصطفى بن بادة، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقبل الجزائر ما بعد البترول"** ، مجلة أبحاث اقتصادية، الجزائر، العدد 11 ماي 2009

6. جمال خنشور، حمزة العوادي، **"نحو استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 07-2014

رابعا: التظاهرات العلمية (الملتقيات، المؤتمرات، الندوات والأيام الدراسية)

1. سليمان ناصر، عواطف محسن، **" تمويل المؤسسات ص.م بالصيغ المصرفية الإسلامية "**، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011

2. ضو نصر، علي العبسي، **" التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013

3. بوقمقوم محمد، معيزي جزيرة، **" إضاءات على بعض التجارب الدولية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة شلف، الجزائر، يومي 17-18، 2006

4. بقة الشريف، **" تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل متغيرات العولمة، حالة المنظمات الاقتصادية العمومية والخاصة الجزائرية"**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، المملكة العربية السعودية، أيام من 1 إ لى4 نوفمبر 2009

خامسا: المنشورات الرسمية (التقارير، النشريات، المراسيم، الدراسات والجرائد)

1. " **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، الجريدة الرسمية، 15 ديسمبر 2001، الجزائر

2. علي محمود حسن، **" الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات وتأثيرها المحتملة على القطاع المصرفي الليبي"**، بحوث وأوراق عمل حول تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ، 2012

3. وزارة الصناعة و المناجم، **" نشريات المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "** ، 2001-2019، الجزائر

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

LES OUVRAGES :

1. Benane Karima, **"Lansej redonner de lespoir aux jeunes"** ,la revue Badr-infos N44 ,2006
2. Jean- luc Marteau , Jean-Noel **:"*la reprise de PME Projets concrétisations et expérience*"**, la voisier, Paris, 2008
3. Nadine LEVRATTO, **" *le PME définition, rôle économique et politiques publiques*"**, 1er éditions de Boeck université Brucelles, Belgique, 2009
4. Real Jacob, "***La PME « apprenant » information, connaissance, interaction intelligence***", Institut de recherche sur les PME, Quebec, 2000

قائمة المواقع الالكترونية:

حسين عبد المطلب الأسرج ، تعزيز تنافسية المشروعات ص و م المصرية الديوان الوطني للاحصاء	http ://www.aljaliah.net/articles-action-show-id-1044.htm www.ons.dz
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	www.andi.dz
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	http://www.angem.dz
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	https://www.cnac.dz
صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	http://www.cgci.dz
صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر	https://www.fgar.dz/portal/ar/statistiques

الملخص :

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العصب الحقيقي للاقتصاد الوطني نتيجة الدور الفعال التي تلعبه، وهذا من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة، وكذا خلق مناصب شغل وبالرغم من أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأعمال التي تقوم بها إلا أنها تعاني من مشكل التمويل، ومن أجل التصدي لهذا المشكل قامت السلطات والوزارة المالية بإنشاء هيئات حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي، ومرافقة هذه المؤسسات في جميع المراحل لتشجيعها وتحقيق الإستقرار والنمو ومن بين هذه الهيئات التي تبنتها الحكومة، نجد صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى تغطية المبالغ والضمانات التي تطلبها البنوك من طالبي القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، صناديق ضمان القروض.

Abstract :

Small and medium enterprises have become the true backbone of the national economy as a result of the effective role they play, and this is through their contribution to the gross domestic product and the added value, as well as the creation of job opportunities . For this problem, the authorities and the Ministry of Finance have established governmental bodies specialized in providing financial support, and accompanying these institutions at all stages to encourage them and achieve stability and growth. Small and medium enterprises loan seekers.

Key words : small and medium enterprises, loan guarantee funds